التهذيب في النحو لابن يعيش الصنعاني
دراسة في المنهج والمضمون

د/ طارق نجم عبد الله
جامعة الامارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة التراث العربي غنية بكنوز المعرفة المختلفة ومنها علوم اللغة العربية، وبقي الكثير يطويه النسيان ويتعذر الاستفادة منه، ومن هذه الكنوز التراث اليمني، الذي اسهمت عوامل مختلفة على مرّ العصور بعدم تمكن طلاب المعرفة من الاطلاع عليه، بل بات جمع من علمائهم يجهلهم العلماء فضلاً عن غيرهم. ومنذ سنوات حصلت على مصورة لكتاب (التهذيب في النحو) لابن يعيش الصنعاني، وكنت عازما على تحقيق الكتاب ونشره خدمة للغة القرآن الكريم، ولما يتميز به الكتاب من طريقة في التبويب والترتيب وحسن العبارة وأصالة الموضوع في مواضع، وقد حالت عوامل دون الانتهاء من التحقيق منها كون النسخة يتيمة وفيها مواضع طمس وعدم وضوح في الخط، وحاولت بكل ما تهيأ لي من وسائل أن أحصل على نسخة أخرى إلا إنني لم اوفق، فآثرت نشر دراسة عن الكتاب أهدف منها التعريف بالكتاب وبيان ما فيه ليستفيد منه المهتمون بعلوم اللغة العربية وأساله تعالى أن يوفقني في القريب لإنجاز تحقيق الكتاب ونشره.

سيرة ابن يعيش الصنعاني ومؤلفاته:

لقد بحثت في كتب التراجم فلم أجد أحداً من غير علماء اليمن قد ترجم له باستثناء بروكلمان وتابعه كحاله، وحتى ترجمته في كتب أهل اليمن موجزة جداً، وقليلة الفائدة، وكل ما تيسر لي معرفته هو أن اسمه: محمد بن علي بن أحمد بن يعيش النحوي[1]، وفي كتاب الطبقات: محمد بن علي بن يعيش النحوي[2]، أو محمد ابن علي بن أحمد بن سعد بن أبي السعود الزبيدي اليمني[3]، ولقبه بروكلمان بالصنعاني ولم يشر إلى مصادر ترجمته كما هو منهجه[4]، وهذا اللقب ورد في صدر مخطوطة التهذيب[5] ولهذا آثرت اثباته عند حديثي عنه.

وقيل سابق الدين[6].

قالوا: إنه من مشاهير علماء الزيدية العدلية[7]، وقيل من مشاهير الهدوية[8]. وصفوه بأنه برز في العلوم، وأخذ من كل فن، أما النحو فكان محقق زمانه[9].

ذكر المؤرخ زبارة أنه سمع تفسير الحاكم على الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة[10]. والامام المعني ولد سنة ٥٦١هـ وتوفي سنة ٦١٤هـ[11].

عاصر الامام أحمد بن الحسين[12].

وفي حدود ما اطلعت عليه من مراجع لم أجد إشارة إلى سنة مولده، ولكن الراجح أنها كانت قبل استمئة إذا صح أخذه عن الإمام المنصور الذي توفي سنة ٦١٤هـ كما مرّ، ولابد لمن يدرس عليه أن يتجاوز سن التكليف.

أما وفاته فقد ذكر المؤرخ زبارة أنها كانت سنة ٦٨٠هـ[13]، وتابعه الحبشي[14].

وذكر بروكلمان أنه توفي سنة ٧٠٩هـ[15]. ولم يذكر سنده، ويرى كحالة أنها قبل سنة ٧٠٩هـ[16] ومصدره بروكلمان.

وارجح الأول لوروده في كتب أهل اليمن ولأنه ينسجم مع احتمال ولادته قبل الستمئة.

مؤلفاته:

الذي تيسر لي معرفته من مؤلفاته الآتي:

١. كتاب التبيين

ذكره في كتابه (المستنهى بالبيان والمنار للحيران)، قال عند حديثه عن قوله تعالى ((وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً))[17]: ((وأما النصب في قوله عزّ وجلّ الآية ولم يعرب سواه من أحد عشر إلى تسعة عشر لعلل أعرضنا عن ذكرها هاهنا، وقد ذكرناها في الكتاب المعروف بالتبيين وهو كتاب السؤال والتعليل))[18].

٢. التهذيب في النحو

ذكره صاحب المستطاب، والطبقات، وائمة اليمن ومصادر الفكر وبروكلمان وكحالة[19].

والكتاب موضوع بحثنا منه نسخة خطية في مكتبة

المتحف البريطاني رقمها ٩٢٩، رقم ١.

وذكر بروكلمان أنه ألفه قبل سنة ٦٤٣هـ[٢٠].

٣. شرح مفصل الزمخشري[٢١].

٤. المحيط المجموع في الاصول والفروع

ورد ذكره في التهذيب والمستنهى[٢٢]، وذكره زبارة[٢٣].

الجزء الثاني منه موجود في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء برقم ١٨٣١ في ١٦٣ ورقة بأوله خط المؤلف وإجازة سماع بخط العلامة محمد بن نشوان ابن سعيد الحميري المتوفى سنة ٦٥١هـ.

والجزء الثالث في المكتبة نفسها برقم ١٨٤٢. بآخره إجازة بخط ابن المؤلف حسين بن محمد، مبتور من أوله، وعدد أوراقه ١٥٩ ورقة، كتب سنة ٦٧٣هـ[٢٤]. وكلامه في التهذيب يفهم منه تارة أنه قد كتبه بعد المحيط، وأخرى بأنه ينوي تأليف المحيط.

قال في صدر التهذيب: ((... على ما وضعت في كتاب المحيط...))[٢٥].

وفي موضع آخر قال: ((... ولعلنا نذكر طرفاً من الأوزان في الجزء الثاني من كتاب المحيط إن شاء الله))[٢٦].

ويترجح عندي أنه ألف التهذيب قبل المحيط ولكنه في ذات الوقت قد وضع منهج كتاب المحيط، وبناء على هذا الفرض يكون التهذيب أول كتبه المعروفة.

٥. المستنهى بالبيان والاظهار للحيران في إعراب القرآن.

منه نسخة في المتحف البريطاني رقمها ١١٢ـ ١١٤.

ذكره صاحب المستطاب والطبقات وأئمة اليمن وبروكلمان وكحالة[٢٧].

ويعمل الاخ الاستاذ كاظم الخالدي على تحقيق المجلد الأول منه بوصفه جزءاً من متطلب حصوله على الدكتوراه من جامعة عين شمس.

٦. الياقونة في النحو

ذكره المؤرخ زبارة وتابعه الحبشي[٢٨].

ونسب له صاحب مصادر الفكر كتاب ((الدرر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان))[٢٩] والكتاب منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني بحوزتي مصورتها، وهو عبارة عن قصيدة في الالغاز النحوية مع شرحها، والراجح أن الكتاب لابنه علي ابن محمد بن يعيش كما هو موجود على صفحتها الأولى، وقد قرأت الكتاب فلم أجد فيه ما يؤيد نسبته إلى الأب. وقد نسبه بروكلمان لابنه[٣٠].

*منهج صاحب التهذيب في ترتيب مباحث الكتاب

شهد القرن السابع الهجري مرحلة النضوج في منهجية التأليف بعد أن عانى الدارسون عدم وجود منهج سهل ميسر يمكنهم من مراجعة مباحث النحو ودراسة مسائلة وأبوابه، ولعله من نافلة القول أن نشير إلى أن جل النحاة لم يجدوا الطريق ميسراً في كتاب سيبويه وكتب معاصريه إلى أن بدأت محاولات ابن السراج في أصوله، وأعقبه أبو علي وابن جني في الايضاح واللمع، وبقيت المحاولات تتوالى حتى مفصل الزمخشري في القرن السادس الهجري حيث اتجه العربية بمنهج مميز في التأليف، وهذب ابن الحاجب بعده هذا المنهج في كافيته ثم ابن مالك في ألفيته. ولم تقف هذه المحاولات عند حد ولهذا نرى أحد علماء القرن السابع يتلمس طريقة في التبويب تلبس ثوباً جديداً محاولة منه في المشاركة مع غيره من النحاة في وضع الكتب التي يسهل على الدارسين مراجعتها والاستفادة منها، ولهذا عمد ابن يعيش الصنعاني إلى وضع منهج في التأليف تميز في بعض جوانبه من مناهج الآخرين، فقد جاء كتابه التهذيب على قسمين.

الأول: الاصول، والثاني: الفروع.

أما الأول وهو قسم الاصول فقد تصدرته مقدمة الكتاب وفيها إشارة من المؤلف إلى سبب تأليفه الكتاب، حيث ذكر أن الفوائد منثورة في أبواب النحو، ومتفرقة في أقسامه، ويصعب حفظها، وقد سأله من يعز عليه سؤاله أن يجمع في كل باب عقداً جامعاً لفوائده، مشتملاً على فصوله وذكر شواهده. ووصف المؤلف فيها ترتيبه للكتاب بأنه أحسن ترتيب، وأشار إلى تسميته بالتهذيب[٣١].

وبعد المقدمة حديث عن معرفة لفظ النحو وفوائده، فقد بين المؤلف سبب التسمية والدلالتين اللغوية والاصطلاحية لكلمة النحو.

وبعد هذا التمهيد بدأ عقد الأبواب على النحو الآتي:

١. عقد باب الكلام، وفيه فصول تناولت بالبحث حقيقة الكلام وعلة التسمية وأقسام الكلام.

٢. عقد باب الاسم: وفيه أربعة فصول، الأول في حد الاسم، والثاني في علة التسمية، والثالث في علامات الاسم وفيه ذكر ثلاثين علامة للاسم، بعضها من أوله مثل الألف واللام، وبعضها من آخره مثل ياء النسب، وبعضها من جملته مثل التصغير. والرابع في أقسامه.

٣. عقد باب الاسم الظاهر، وفيه فصول، الأول في تعريف الاسم الظاهر، وفي الثاني علة التسمية، وفي الثالث أقسام الظاهر وأنه ينقسم على قسمين، قسمة إعراب وقسمة معنى، وأحال قسمة الإعراب إلى باب المعرب، وأشار إلى قسمة المعنى حيث ينقسم إلى اثنين وعشرين نوعاً مثل المفرد والمنصرف والمنكر والمنقوص.. الخ.

٤. عقد باب الاسم المضمر: وفيه فصول على النهج السابق، وجاء تقسيم الضمائر إلى ضمائر رفع ونصب وجر كما هو معروف في كتب النحو، إلا أن الكتاب اختلف عن باقي كتب النحو في عد الضمائر، وسأشير في مبحث لاحق إلى هذا الأمر.

٥. عقد باب الاسم المبهم، وهو اسم الاشارة. وفصوله

على النهج السابق نفسه غالباً، وفي هذا الباب إشارة لعلة بناء أسماء الإشارة، وفيه أن أسماء الإشارة، كلها مبنية.

٦- عقد باب الاسم المشكل: ويعني به كل اسم لم يكن ظاهراً ولا مضمراً، ولا مبهماً، وهو على قسمين، أصل ومحمول على الأصل، ومن الأصل أسماء الاستفهام، ومن المحمول أسماء الأفعال. وفي الباب جملة فصول فيها حديث عن تعريف المشكل، وعلة التسمية، وأقسام المشكل، وعن أسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة ويسميها الناقصة، وأسماء الشرط، والظروف المبنية، وما التعجبية، والأسماء المعدولة مثل حذام وقطام، وأسماء الأفعال، والمركبات، وأسماء الأصوات المركبة ويعني بها سيبويه ونفطويه واضرابهما.

٧- عقد باب الفعل: وفيه حديث عن حقيقة الفعل، وعلة التسمية، وعلامات الفعل، وهي في كتاب التهذيب عشرون، على النهج نفسه في علامات الأسماء، علامات من أوله مثل السين وسوف، ومن آخره مثل نون التوكيد، ومن جملته مثل الأمر والماضي ومن معناه وهي وقوعه خبراً ولا يخبر عنه، ثم فصل أقسام الفعل، والقسمة عنده قسمة لفظ ومعنى، ومن القسمة اللفظية الماضي والحال والمستقبل، ومن المعنى التعدي واللزوم والإعراب والبناء.. الخ.

٨- عقد باب الفعل المتعدي: وفيه حقيقة التعدي، وعلة التسمية، وأقسام المتعدي، وأقسامه، في التهذيب:

١- ما يتعدى بحرف جرّ لا يجوز حذفه مثل (مررت بزيد).

٢- ما يتعدى بحرف جرّ يجوز حذفه مثل (كلت زيداً وكلت لزيد).

٣- ما يتعدى إلى مفعول مفرد لا يجوز حذفه مثل (شمّ زيدٌ مسكاً).

٤- ما يتعدى إلى مفعولين الثاني بحرف جرّ يجوز حذفه مثل (أمرت زيداً الخير) أي بالخير.

٥- ما يتعدى إلى مفعولين مفردين يجوز ذكرهما أو ذكر أحدهما أو حذفهما مثل (أعطى زيدٌ عمراً درهماً).

٩- عقد باب الافعال التي تتعدى إلى مفعولين، وفيه حديث عن ظنّ وأخواتها من حيث عددها وعلة تعديتها، وأحكامها.

١٠- عقد باب الفعل اللازم: وفيه فصول عن حقيقة اللازم وعلة التسمية وأقسام اللازم.

١١- عقد باب الأفعال التي لا تنصرف: وهي نعم وبئس وحبذا وليس وعسى وفعل التعجب.

١٢- عقد معرفة أنواع الأفعال: والانواع صحيح ومعتل ومضاعف ومهموز وفصل عن تصرف الأفعال إلى اسم فاعل ومفعول ومصدر وأمر ونهي.

١٣- عقد باب أبنية الأفعال وأوزانها.

١٤- عقد باب الحرف: وفيه فصول عن حقيقة الحرف، علامات الحرف، علة التسمية، أقسام الحرف، وأقسامه في التهذيب كالآتي:

١- حروف عاملة على كل حال وهي:

إنّ وأخواتها- الحروف الناصبة للفعل المضارع- الحروف الجازمة.

٢- الحروف غير العاملة، ووصل تعدادها إلى تسعة وثمانين حرفاً وهي: حروف العطف- الحروف المكفوفة- الحروف المخففة مثل إنْ وأنْ- حروف الاستثناء- حرفا الاستفهام- واو الحال- لام الابتداء- أحرف الجواب- أحرف التحضيض- علامات الإعراب مثل الألف والواو- علامات التأنيث مثل التاء- حروف الزيادة- حروف العلة مثل الواو في (رحموت)- السين وسوف- دلائل الماضي مثل قد ولو- حرفان للفصل والاشارة مثل الهاء والألف- حرف الخطاب- حرف البعد- هاء التنبيه- نونا التأكيد- ألفا القطع والوصل- لام الاخبار- نون التنوين.. الخ.

٣- الحروف العاملة مرّة وغير العاملة مرّة أخرى، ومنها حروف النداء إذ يرى أنها تعمل في المنادى المضاف، ولا تعمل في المفرد المعرف. ومنها (ما) العاملة في لغة الحجاز، وغير العاملة في لغة تميم، وهكذا.

١٥- عقد باب الإعراب: وفيه فصول عن حدّ الإعراب، وعلاماته، وأقسامه.

١٦- عقد باب المعرب: وفيه فصول عن حقيقة المعرب وعن الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة المعربة وأقسام المعرب، وعند الحديث عن الأسماء المتمكنة أشار إلى الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم، والأسماء المنقوصة والمقصورة وغيرها، وبتفصيل أيضاً عن إعراب المضارع.

١٧- عقد باب البناء: وفيه حديث عن حقيقة البناء وعلاماته وأقسامه.

١٨- عقد باب المبني: وتضمن فصولاً عن حقيقة المبني وأقسامه.

١٩- عقد باب الأسماء المبنية على الضم.

٢٠- عقد باب المبنيات على الفتح.

٢١- عقد باب المبنيات على الكسر.

٢٢- عقد باب المبنيات على الوقف.

٢٣- عقد باب المبنيات من الأفعال.

٢٤- المبني من الحروف.

٢٥- عقد باب الفاعل والمفعول به وفيه فصول: الأول عن حدّ الفاعل والمفعول وأقسامهما، والفاعل في التهذيب ينقسم إلى فاعل في اللفظ والمعنى، وفاعل في اللفظ من دون المعنى وهو المنفي معه الفعل، وفاعل في المعنى من دون اللفظ وهو المبني. وكذا المفعول به.

وفصل عن أحكامهما، وآخر عن حكم الفعل مع الفاعل، وفصل عن الفرق بينهما

٢٦- عقد باب مالم يسم فاعله.

٢٧- عقد باب المبتدأ والخبر، وفيه جملة فصول.

٢٨- عقد باب الافعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر،

وهي كان وأخواتها، وأفعال المقاربـــــة، وفيه فصول عن عددها ومعانيها وأحكامها، وفصل عن أفعال المقاربة.

٢٩. عقـــد بـــاب الحروف التي تنصب الأسماء وترفع الأفعال وهي إنّ وأخواتها وما حمل عليها وهي لا النافية للجنس، وختم الباب بحديث عن قوله تعالى:

((إنْ هذانِ لساحران))[٣٢]، والراجح عند الصنعاني أنها منصوبة وعلامة النصب الألف على لغة قوم.

٣٠. عقـــد بـــاب ما النافية للجنس، وفيه فصول عن مواضعها، وحديث عن لغة الحجاز في إعمالها، وأحكامها.

٣١. عقد باب لا النافية للجنس، وفي هذا الباب حـديث عن لا النافية للجنس، وعن (لا) مطلقـــــا، العاملة وغير العاملة كـ(لا) الناهية والعاملة عمل ليس والزائدة.

٣٢. عقـد بـاب النعت، وفيه قسّم الأسماء على أربـعة أقسام:

الأول: ينعت وينعت به وهي المبهمات.

الثاني: لا ينعت ولا ينعت به وهي الضمائر.

الثالث: ينعت ولا ينعت به وهي الأعلام.

الرابع: ينعت به ولا ينعت وهي جميع المشتقات.

٣٣. عقد باب التأكيد.

٣٤. عقد باب البدل.

٣٥. عقد باب العطف بقسميه، وفيه حـديث عن أدوات العطف

٣٦. المنصوبات وعددها عند صاحب التهذيب عشرون، وفي هذا الموضع إشارة إليها ثم تفصيل في أبواب.

٣٧. عقد باب المفعول المطلق.

٣٨. عقد باب المفعول فيه.

٣٩. عقد باب المفعول له.

٤٠. عقد باب المفعول معه.

٤١. عقد باب النداء.

٤٢. عقد باب الاستثناء.

٤٣. عقد باب التعجب.

٤٤. عقد باب الحال.

٤٥. عقد باب التمييز.

٤٦. عقـد بـاب الحروف التي تنصب الأسماء المستقبـلة (نواصب الفعل المضارع).

وفي كل بـاب من هذه الأبـواب فصول تتضمن التعريف والشروط والاحكام وتفاصيل أخرى.

٤٧. المجرورات، وفيه حديث عن حروف الجر من حيث العدد والأحكام والمعاني.

٤٨. عقد باب الإضافة.

٤٩. عقد باب القسم.

٥٠. ابـتداء ذكر المجزومات، وعددها في التهذيب خمسـة وهي: المنفية بـلم وأخواتها، والأمر بـــاللام، والمجزومات بالنهي، والمجزومات بالشرط، ومجزومات الجواب.

٥١. باب حروف الجزم.

٥٢. عقد باب الشرط.

وبهذا الباب ختم القسم الأول.

أمّا القسم الثاني فاسمه كتاب الفروع وأبوابه كالآتي:

١. عقـد بـاب التثنية، وفيه فصول عن حـدّ التثنية، وأقســام التثنية، وهي تثنية في اللفظ والمعنى، وتثنية في اللفظ من دون المعنى وهي في كلّ اسمين غلب أحـدهما على الثاني مثل (العمران)، وتثنية في المعنى من دون اللفظ وهي كلّ لفظ لفظه لفظ الجمع وهو مضاف إلى ضمير التثنية كقـــوله تعالى ((إن تتوبـــا إلى الله فقد صغت قلوبكما))[٣٣]، ثم حديث عن أقسام المثنى وأحكام كلّ قسم.

٢. عقد باب الجمع، وفيه حديث عن جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر، وجمع المؤنث السالم، والمكسر.

٣. عقد باب المعاني، ويعني بها الأغراض التي دلت عليها الألفاظ ليخرج الكلام بـــها من الهذر إلى الفائدة، وفيه ذكر الخلاف في تقسيم المعاني، وانتهى صاحب التهذيب إلى ذكر أصح الأقسام عنده وهي تسعة: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والوعد، والنداء، والقســم، ثم حديث عن كل قسم.

٤. عقد باب ما لا ينصرف.

٥. عقد باب الممدود، وهو في التهذيب ينقسم إلى مسموع ومقـيس، وفي البـاب استقـصاء للأسماء والمصادر الممدودة يتميز به الكتاب.

٦. عقد باب المقصور الذي لا يجوز مدّه.

٧. عقد باب النسب.

٨. عقد باب التصغير.

٩. عقد باب الأفعال المؤكدة بالنون الثقيلة والخفيفة.

١٠. عقد باب العدد وفيه حديث عن كنايات العدد.

١١. عقـد بـاب الألقاب، وفيه يقـول: إن الالقـاب تقـرب من ستين ألفاً، بعضها لا فائدة من ذكره، وبـعضها ذكر في أثناء هذا الكتاب كألف الاســـتفهام وألف النداء، وألف المضارعة وألف الضمير.. الخ. ثم حـديث عن الف الوصل وأحـكامها وكذا ألف القطع.

١٢. عقد باب اشتغال الفعل عن الاسم بضميره (الاشتغال).

١٣. عهد بـــاب ما يجوز قلبـــه من الفاعل والمفعول وما لايجوز، وهذا البـاب تحدث فيه الصغاني عن نصب الفاعل ورفع المفعول به كما ورد في لغة العرب.

١٤. عقـــد بـــاب إعمال الفعلين (التنازع)، وفيه ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين وانتصر للبصريين.

١٥. عقد باب الهمزة، وفيه حديث عن قسمتها إلى أصلية وزائدة ومنقلبة وملحقة.

١٦. عقد باب التنوين. وفيه حديث عن أقسام التنوين.

١٧. عقـد بـاب المعارف والنكرات. وفيه قـسم الأسماء من حيث التعريف والتنكير إلى ثلاثة أقسام: قسم معرفة ولا ينكر مثل الضمائر والأعلام، وقسـم نكرة ولا يتعرف مثل أسماء الاستفهام والظروف غير المتمكنة، وقسـم يتعرف مرة وينكر أخرى مثل كل نكرة شـــائعة إن أدخلت عليها الألف واللام.

١٨- عقد باب الحكاية، وقسمها إلى حكاية المعارف وحكاية النكرات وحكاية الجمل.

١٩- عقد باب الضرورة الشعرية، والضرورة مستعملة وغير مستعملة، والجميع ثلاثون.

٢٠- عقد باب حروف الاعتلال.

وختم الكتاب بفصل عن التقاء الساكنين.

أما منهج الكتاب في عرض المباحث فهو تقسيم الباب إلى فصول تطول وتقصر، وأقلها ثلاثة وتصل إلى اثني عشر فصلاً كما هو الحال في باب الاسم المشكل، ومنهج الكتاب في الغالب أن يبين في أول فصل الحدّ، ثم يجيب الفصل الثاني عن سؤال يتعلق بالموضوع المراد بحثه، وفي الثالث تذكر الأقسام، وفي اللاحق تذكر الأحكام. ففي باب الاسم مثلا قال: ((وفوائده تشمل على أربع مسائل يقال فيها ما الاسم؟ ولم تسمى الاسم اسماً؟ وكم علاماته؟ وعلى كم قسم ينقسم؟

فصل: أما ما الاسم فهو ما دلّ على معنى في نفسه شخصا كان أو غير شخص، مذكراً كان أم مؤنثا، فالشخص مثل (رجل)، وغير الشخص مثل (علم) و(قدرة)، والمذكر مثل (زيد) و(عمر)، والمؤنث مثل (هند)..

فصل: وأما لم تسمى الاسم اسماً فلأنه سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه، ومعنى سما بمسماه أنه علم على الذات الواقع عليها بهذا اللفظ على مذهب الكوفيين، والبصريون يقولون لانه رفع الذات إلى مرتبة الفاعل والوجود...))[٢٤].

ثم ذكر في الفصل الثالث علامات الاسم وفي الرابع أقسامه.

وأغلب أبواب الكتاب تتضمن تعريفاً وعلة باسلوب سهل ميسر، وإن كانت التعريفات والعلل متأثرة بمناهج التعليل العقلي، وسافر ولهما مبحثين.

والراجح أن بعض تقسيمات الكتاب للموضوعات لم ترد عند غيره في كتاب سابق في حدود ما اطلعت عليه من مراجع. ومنها تقسيمه الاسم إلى ظاهر ومضمر ومبهم ومشكل[٢٥]. والأولان معلومان، أما المبهم فيعني به اسم الاشارة، وقد ورد هذا المصطلح عند غيره من النحاة، أما الاسم المشكل فقد أشرت إليه من قبل.

وقسم الفعل الماضي على ثلاثة أقسام هي:

١- ماضٍ في اللفظ والمعنى، وهو ما حسن وقوعه في أمس نحو (قام أمس).

٢- ماضٍ في اللفظ من دون المعنى وهو الماضي إذا دخل عليه شيء من أدوات الشرط نحو (إن قمت قمت) فهذا وإن كان لفظه لفظ الماضي فهو مستقبل في المعنى، لان الشرط يطلب الاستقبال.

٣- وماضٍ في المعنى من دون اللفظ وهو الفعل المضارع إذا دخل عليه شيء من أدوات الجزم مثل قولهم (لم يقمْ زيدٌ أمس) فهذا وإن كان لفظه لفظ الاستقبال فهو بمعنى المضي[٢٦].

وقسمته للفعل المتعدي وقد مرّت بنا، وكذا قسمته للحروف.

وكنايات العدد في التهذيب خمسة أقسام، والمعروف منها في كتب النحو ثلاثة، كم- كأين- كذا، أما في التهذيب فهي: كم- كذا- كذا كذا- كذا وكذا- كأين[٢٧]. فهو يعد كل صيغة من صيغ استعمال (كذا) قسما برأسه. ونسب ابن هشام الأنصاري استعمال (كذا) بهذه الصور قياساً على العدد الصريح إلى فقهاء الكوفيين[٢٨].

وضمائر الرفع المنفصلة في التهذيب أربعة عشر، بينما هي عند النحاة غيره اثنا عشر وهي: أنا- نحن- أنت- أنت- أنتما- أنتم- أنتن- هو- هي- هما- هم- هنّ[٢٩].

وفي التهذيب: أنت- أنتما- أنتم- هو- هما- هم- أنت- أنتما- أنتن- هي- هما- هنّ- أنا- نحن[٣٠].

والاثنان الزائدان عنده هما: (أنتما) مكررة للمثنى المؤنث، و(هما) للغائبين. والذي عليه النحاة- وهو الواقع- أن الضمير (أنتما) للمذكرين المخاطبين وللمؤنثتين المخاطبتين أيضاً، والضمير (هما) للغائبين والغائبتين على السواء.

وإذا كان هذا منهجه فعليه عدّ (أنا) لمذكر ومؤنث وكذا (نحن).

وفي عدّه لحروف الزيادة عدّ الحروف الزائدة للتصريف[٣١].

وعند حديثه عن الأسماء المجرورة ذكر من أقسامها المجرورة باللفظ من دون المعنى وهي الأسماء المبنية على الكسر[٣٢]. ولا أرى فيه إلا زيادة في القسمة.

وكذا الحال عند حديثه عن الجزم ويرى أنه ينقسم على ثلاثة أقسام هي:

١- جزم في اللفظ والمعنى وهو في الصحيح الآخر.

٢- جزم في المعنى من دون اللفظ وهي في الافعال المستقبلة المعتلة الآخر المجزومة نحو (لم يغزُ).

٣- وجزم في اللفظ من دون المعنى وهو في المبنيات على الوقف نحو (اضربْ)[٣٣].

وقد أشرت فيما مرّ بذكرنا إلى أنه بحث (لا) النافية بنوعيها للجنس والحجازية في باب واحد ومعهما (لا) الناهية والزائدة[٣٤].

ووصل عدد المنصوبات في التهذيب إلى العشرين هي: المفعول المطلق- المفعول به- المفعول فيه- المفعول له- المفعول معه، وهي اصول المنصوبات وألحق بها: خبر كان وما حمل عليها- واسم إنّ- واسم لا- وخبر ما- والمنادى النكرة والمنادى المضاف- والاستثناء الموجب- والاستثناء المنقطع- والاستثناء المقدم- والتعجب- والحال- والتمييز- والإغراء- والفعل المضارع إن دخل عليه شيء من أدوات النصب- والتابع لهذه المنصوبات[٣٥].

ويلاحظ أنه فرّق الاستثناء وهو عند النحاة واحد وكذا المنادى.

أما منهج الكتاب في ذكر الآراء والمذاهب والأقوال فمرة تذكر مفتقرة إلى التعقيب وأخرى يتلوها تعقيب فيه بيان مايراه صاحب التهذيب. ومن هذا حديثه عن مسألة التنازع قال: ((إذا أتيت بلازمين جاز لك أن تعمل أيهما شئت في الظاهر فتقول: (قام وقعد زيد) و (قام وقعد الزيدان) و (قام وقعد الزيدون) على إعمال الثاني وتقدر للأول فاعلا ضرورة، وإن لم يكن يعود إلى مذكور، والأحسن عندي أن تجعل فيه ضميرا يستتر في المفرد ويبرز في التثنية والجمع، وهو يعود على (زيد) بعده وإن كان متأخراً فهو في نية التقديم فتقول (قام وقعد زيد) و(قاما وقعد الزيدان) و(قاموا وقعد الزيدون) لانك إذا قلت (قام وقعد الزيدون) بقي الفعل الأول بغير فاعل، لانك إن اردت أن تضمر فيه لم يعد الضمير إلى مذكور، ولو جعلته بغير فاعل لانتقض الأصل وهو قولهم: ولابد لكل فعل من فاعل، إما مظهراً وإما مضمراً ولا فاعل لهذا الفعل على هذا القول المتقدم، وقد أجازه بعضهم وأنا استقبحه لما قدمت من الاحتجاج))[٤٩].

وهناك جوانب أخرى تتعلق بالمنهج سيرد لها ذكر في مباحث قادمة آثرت عدم ذكرها هنا تحاشياً للتكرار؟.

والكتاب فوق المقدمات ودون الشروح، فقد ارتفع عن اختصار المقدمات النحوية ككافية ابن الحاجب، ولم يصل إلى الشروح كشروح المفصل والكافية والألفية. وطريقة تبويبة سهلة ولكن منهج التبويب يوقع صاحبه في التكرار أحياناً نتيجة للترابط الموجود بين بعض الأبواب النحوية التي يصعب فصلها.

ولمقدمة ابن بابشاذ المحسبة أثر في منهج التهذيب، ولعل صاحبنا قد اعتمد في جوانب ليست بقليلة على ما قاله ابن بابشاذ في مقدمته، فصاحب التهذيب لم يفرد باباً لافعال المقاربة ـ كما مر بذكرنا ـ بل بحثها مع كان وأخواتها في باب واحد أسماه (عقد باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)[٥٠]، وكذا الحال في المقدمة المحسبة، فابن بابشاذ بعد أن تحدث عن كان وأخواتها قال: ((والذي حمل عليها جعل وطفق..))[٥١] ثم أخذ يفصل القول بشأنها.

واتفقا في تقسيم الاسم المعرب، فقد قسمه الصنعاني على عشرة أنواع هي:

النوع الأول: يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين مثل (زيد) و (كتاب).

النوع الثاني: هو كل اسم يدخله الرفع والنصب والجر ولا يدخله التنوين، وهو النوع الأول إذا أضيف أو دخله الألف واللام.

النوع الثالث: هو كل اسم يدخله النصب والرفع ولايدخله الجر والتنوين وهو ما لا ينصرف.

النوع الرابع: هو كل اسم يدخله الرفع والجر والتنوين ولا يدخله لفظ النصب، وهو جمع المؤنث السالم.

النوع الخامس: كل اسم يدخله النصب والتنوين ولا يدخله لفظ الرفع ولا الجر وهو جميع الأسماء المنقوصة.

النوع السادس: وهو كل اسم يدخله التنوين وحده اشعاراً بصرفه ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر وهو جميع المقصورات.

النوع السابع: وهو كل اسم ظاهر لا يدخله رفع ولا نصب ولا جر ولا تنوين، بل يكون معرباً بالتقدير من دون التنوين والحركات وهو المقصور الذي لا ينصرف نحو (حبلى).

النوع الثامن: ستة أسماء معتلة مضافة علامة رفعها بالواو، وعلامة نصبها بالألف وعلامة جرها بالياء، وهي الأسماء الستة.

النوع التاسع: وهو كل اسم علامة الرفع فيه الألف وعلامة النصب والجر فيه الياء وهو الاسم المثنى.

النوع العاشر: وهو كل اسم تكون علامة الرفع فيه الواو وعلامة النصب فيه الياء وهو جمع المذكر السالم وما ألحق به من الاعداد من عشرين إلى تسعين[٤٩].

وهذا التقسيم أورده ابن بابشاذ في مقدمته[٥٠].

وقسم الصنعاني الحروف على ثلاثة أقسام، عاملة على كل حال، وغير عاملة على كل حال، وتعمل مرة ولا تعمل أخرى.

وابن بابشاذ سبقه في هذه القسمة[٥١].

وعد ابن بابشاذ حروف النداء من القسم الثالث وهي العاملة مرة وغير العاملة أخرى حيث يرى أنها لا تعمل في المنادى المفرد المعرفة كما كانت تعمل في المنادى المضاف نيابة عن الفعل[٥٢].

والصنعاني في تهذيبه ذهب مذهب ابن بابشاذ[٥٣].

وقال ابن بابشاذ عن خواص الافعال: ((... لا تخلو أيضاً من أربعة أقسام، إما أن تكون من أوله مثل السين وسوف، وإما من آخره مثل اتصال الضمير به على حد (فعلا) و (فعلوا) و (فعلن)، وإما من جملته مثل كونه أمراً أو نهياً أو متصرفا، وإما من معناه مثل كونه خبراً ولا يخبر عنه))[٥٤].

وتابعه ابن يعيش حيث نقل كلامه بنصه تقريباً[٥٥].

وعلل الصنعاني عمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) بقوله ((وأما لم عملت (لا) فحملاً على (إن) لانها نقيضها لان (إن) أصل في الايجاب و(لا) أصل في النفي، والعرب تحمل النقيض على النقيض))[٥٦].

وبهذا قال ابن بابشاذ أيضاً[٥٧].

وهناك مواضع تقارب بين الكتابين يطول ذكرها. ومع ما نجده من أثر لابن بابشاذ في منهج ابن يعيش إلا أن الأخير لم يذكر ابن بابشاذ إلا مرة واحدة وبعبارة ((كما روي عن ابن بابشاذ)) وذلك عند حديثه عن علة تسمية الفعل قال: ((فلانه لفظ توزن به جميع الافعال ويعبر به عنها كما روي عن ابن بابشاذ))[٥٨] وهذا نص ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة[٥٩].

وعبارة صاحبنا ((كما روى)) يتبادر منها أنه لم يطلع على كتاب ابن بابشاذ، والكتاب له أثر واضح في التهذيب

فهل هذا الشبه من باب الاتفاق أم أن الصنعاني اطلع على المقدمة المحسبة ولم يرشرحها والنص المذكور ورد في الشرح، أم انه تعمد الاغفال؟.

*الشواهد في كتاب التهذيب

استشهد صاحب التهذيب بالقرآن والحديث الشريف ونظم العرب ونثرهم لاثبات القواعد النحوية والصرفية، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار حجم الكتاب، وما ذكره مؤلفه من عنايته بتبسيط المباحث ليسهل على الدارسين حفظها نجد أن شواهده بأنواعها وفيرة وفيها دلالة على ثقافته اللغوية وسعة معرفته، وفيما يلي أتحدث بتفصيل عنها.

أولاً: الشواهد القرآنية:

لقد كانت شواهد الصنعاني القرآنية كثيرة حيث قاربت الأربعمئة موضع، وهذا العدد كبير في كتاب مثل التهذيب، والظاهر أنه اعتمد النصّ القرآني مصدراً لمادته النحوية للقطع بصحته ولهذا كثرت شواهده القرآنية وفيما يلي نماذج من هذه الشواهد:

١. يعتمد النصّ القرآني لتفسير لغوي، فعند حديثه عن علة تسمية الكلام بهذا الاسم قال: ((.. لانه يكلِم القلوب بمعنى يجرحها))[٦٠]، واستشهد بقوله تعالى: ((وكلّم اللهُ موسى تكليماً))[٦١]، قال: ((قيل: جرح قلبه بالموعظة الحسنة تجريحاً))[٦٢].

قال الراغب: ((الكلم التأثير المدرك باحدى الحاستين، فالكلام مدرك بحاسة السمع والكلم بحاسة البصر، وكلمته جرحته جراحة بان تأثيرها))[٦٣].

وفي حدود ما اطلعت عليه من مراجع لم أجد أحداً قد أشار إلى هذا المعنى الذي ذكره صاحبنا بشأن الآية الكريمة محل الشاهد، بل قال الزجاج في تفسيرها ((أخبر الله عزّ وجل بتخصيص نبيّ ممن ذكر فاعلم عزّوجل أنّ موسى كُلّم بغير وحي وأكد ذلك بقوله تكليما، فهو كلام كما يعقل الكلام لاشك في ذلك))[٦٤].

وقال النحاس: ((وكلّم الله موسى تكليما مصدر مؤكد، وأجمع النحويون على انك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً وأنه لا يجوز في قول الشاعر:

امتلأ الحوضُ وقالَ قطني

أن يقول: قال قولاً، فكذا لما قال تكليما وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذي يعقل.))[٦٥].

٢. عند حديثه عن قسمة الافعال إلى ماضٍ ومستقبل وحال، حكم بصحة هذه القسمة للعقل والسماع، واستشهد للسماع بقوله تعالى: ((لهُ ما بينَ أيدينا وما خلفنا وما بينَ ذلكَ))[٦٦] حيث يرى أنّ هذه الآية عبارة عن المستقبل والماضي والحال))[٦٧].

وهو بهذا الكلام متابع لابن بابشاذ في شرحه للمقدمة المحسبة[٦٨].

أما دليل العقل عنده فهو ((الأفعال أحداث والأحداث لا تقع إلا في زمان، والزمان لا يخلو أن يكون ماضياً أو مستقبلاً أو حالاً، فما وقع من الافعال في الزمان الماضي فهو ماضٍ وما كان يقع في الزمان المستقبل فهو مستقبل، وما كان يقع في الحال فهو حال.))[٦٩].

وهذا الدليل أورده الأنباري في أسرار العربية[٧٠].

٣. في كثير من فصول الكتاب ترد القاعدة النحوية أو الصرفية ويثبت صحتها بآية كريمة. ففي فصل ضمائر النصب المنفصلة ذكر المؤلف أنّ الضمير يعمل فيه مابعده، واستشهد بقوله تعالى ((إيّاكَ نَعبدُ وإيّاكَ نستعين))[٧١]، والنحاة يرون أنّ ضمائر النصب المنفصلة لا يتقدمها الفعل لانه لو تقدمها لكان الاتصال ممكناً، وإذا أمكن الاتصال لا يصار إلى المنفصل، وقالوا: قُدّم الضمير في الآية الكريمة ليفاد بالتقديم اختصاص العبودية لله تعالى[٧٢].

وعند حديثه عن الأسماء الموصولة عدّ منها (ماذا) مستشهداً بقوله تعالى: ((يَسألونَكَ ماذا يُنفقونَ))[٧٣] أي: ما الذي ينفقون[٧٤].

واستشهد بقوله تعالى: ((إنّا نحنُ نزّلنا الذّكرَ وإنّا له لحافظون))[٧٥]، على تعدية الفعل بالتضعيف.

٤. وفي مواضع أخرى يذكر محل الاستشهاد بالآية الكريمة بعد ذكرها، فعند حديثه عن أقسام الفعل المتعدي ذكر من أقسامه قسماً يتعدى بحرف جر يجوز حذفه مثل قولك (وزنت زيداً ووزنت لزيد) استشهد بقوله تعالى: ((وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون))[٧٦]، قال: والتقدير: كالوا لهم أو وزنوا لهم[٧٧].

وقد ذكر النحاس خلافهم في موضع الهاء والميم حيث ذهب أبو عمرو بن العلاء والكسائي والأخفش وغيرهم إلى أنهما في موضع نصب.

وقال عيسى بن عمر الهاء والميم في موضع رفع قال النحاس: ((والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب... وحرف الخفض يحذف فيما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف جرّ...))[٧٨].

وفي باب إنّ وأخواتها استشهد بقوله تعالى ((فلمّا أن جاء البشيرُ))[٧٩] على زيادة (أن) قال: والتقدير: فلما جاء البشير[٨٠]. قال النحاس: ((أن زائدة للتوكيد))[٨١].

٥. وفي مواضع يفصل القول عن الآيات الكريمة ويذكر الأقوال المختلفة، فعند حديثه عن (ما) النافية أورد الآية الكريمة ((إنّ اللهَ نعمّا يعظكُم به))[٨٢] قال:

((وقد قيل في قوله تعالى (إنّ الله نعمّا يعظكم به) إنّ (ما) في قوله (نعمّا) بمعنى النكرة الموصوفة وموضعها من الإعراب النصب تمييزاً، ويعظكم في موضع النصب نعتاً لـ(ما) وتقديره: نعم شيئاً واعظاً لكم به، والله أعلم. وقد

قيل إنها ناقصة خبرية بمعنى الذي، وموضعها من الإعراب الرفع اسم نعم))[٨٣].

وكون (ما) موصولة مذهب الاخفش[٨٤]. وما ذكره الصنعاني ذكره غيره من العلماء ونقل الأنباري إنكار أكثر العلماء لما ذهب إليه الأخفش قال: ((قالوا لا يجوز أن يكون فاعل نعم وبئس (الذي) ولا (ما) لانهما اسمان موصولان توضحهما الصلة وتبينهما فيصيران لشيء بعينه، وحدُ فاعل نعم وبئس أن يكون الألف واللام فيه للجنس لا يقصد به واحد من أمته))[٨٥].

٦- وفي مواضع من التهذيب يذكر الصنعاني ما قيل في الآية الكريمة ويعقب برأيه، أو يذكر رأياً لم يرد عند غيره من علماء التفسير. ففي باب المفعول معه استشهد له بقوله تعالى ((لَمْ يَكُنِ الذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ))[٨٦]، قال: ((فقوله (والمشركين) منصوب بواو مع، وتقديره لم يكن الكافرون مع المشركين ولا يجوز أن يكون (والمشركين) عطفاً على (أهل) لانه لو كان عطفاً لكان التقدير من أهل الكتاب ومن المشركين، وذلك لا يجوز لان المشركين كلهم كفار و(من) تقتضي التبعيض فلهذا امتنع العطف))[٨٧].

وما ذهب إليه الصنعاني لم يتيسر لي الاطلاع عليه عند غيره، ففي حدود ما اطلعت عليه من مراجع أن (والمشركين) عطف على (أهل)[٨٨]، وقوله فيه وجه حق لان الآية على تقدير المفعول معه يرتفع عنها ما قاله بشأن العطف، إلا على إرادة أن بعض المشركين غير منكر لرسالة الاسلام وفيه بعد.

ويرى أن (كتاب) من قوله تعالى ((كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ))[٨٩] منصوب على المصدر وليس منصوباً على الإغراء، وعلة ذلك عنده أنه يمتنع أن يتقدم الاسم المنصوب بمعنى الإغراء على العامل[٩٠]. والكوفيون يجيزون تقدم الاسم المنصوب على العامل، قال الفراء عن الآية الكريمة ((كقولك كتاباً من الله عليكم وقد قال بعض أهل النحو معناه عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب وقلما تقول العرب (زيداً عليك) أو (زيداً دونك)، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله...))[٩١].

ويرى الزجاج جواز نصب كتاب على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسراً له فيكون المعنى الزموا كتاب الله. كما يجوز أن يكون (كتاب) رفعاً على معنى هذا فرض الله عليكم[٩٢].

وعقد الانباري مسألة لهذا الخلاف برقم(٢٧) إلا أنه عدّ الفراء من القائلين بمذهب البصريين بمنع تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد مرّ بنا نصّ الفراء وفيه إشارة إلى الجواز عنده[٩٣].

وعند حديثه عن معاني حروف الجر ذكر أن منهم من جوّز أن تكون (في) بمعنى (عن)، وفسّر صاحب هذا القول (في) في قوله تعالى ((ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى))[٩٤] بمعنى عن، كأنه أراد من كان عن هذه أعمى فهو عن الآخرة أعمى. قال الصنعاني بعد ذكره لهذا المعنى ((وأنا أستبعد ذلك لانه لا يليق بالتفسير))[٩٥]. وفي حدود ما اطلعت عليه من مراجع وبالاخص كتب التفسير ومعاني القرآن وكتب حروف المعاني لم أجد أحداً قد أشار إلى هذا المعنى، ولم يذكر أحد أن من معاني (في) عن. وفي تفسير القرطبي: ((وقيل المعنى من عمي عن النعم التي أنعم الله بها عليه في الدنيا فهو عن نعم الآخرة أعمى.))[٩٦].

وفي قوله تعالى ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))[٩٧] قال: إن الكاف زائدة، ولو لم تكن زائدة لقدرت بمثل، ولكان التوحيد للمثل، وذلك كفر تعالى الله علواً كبيراً[٩٨]. وهذا ما ذهب إليه الزجاج وغيره[٩٩].

*القراءات القرآنية

استشهد صاحب التهذيب بالقراءات القرآنية في ما يقرب من عشرين موضعاً، مصرحاً باسم القارئ في بعض المواضع، كما ذكر قراءات شاذة ولم يشر لشذوذها ولكن عبارته عند ذكرها في بعض المواضع تفيد الشذوذ كقوله ((روي عن بعضهم)). ومن القراءات الواردة في الكتاب.

قوله تعالى ((وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ))[١٠٠] بجر (الارحام) على قراءة حمزة، فالواو للقسم مع الجر وليست للعطف، فإن نصب فهي عاطفة على الموضع[١٠١].

وقراءة الجرهي حمزة وحده[١٠٢]. قال مكي: ((قرأ حمزة بالخفض على العطف على الهاء في (به) وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال بعيد في القياس، لان المضمر في (به) عوض من التنوين، ولان المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف ولا يقع بعد حرف العطف... وقرأ الباقون (والارحام) بالنصب على العطف على اسم الله جل ذكره... ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور لان ذلك في موضع نصب))[١٠٣].

ومن القراءات الشاذة قراءة ((يامالِ لِيَقْضِ علينا رَبُّكَ))[١٠٤] أي يا مالك[١٠٥].

ونسب ابن جني هذه القراءة لعلي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش. قال: ((هذا المذهب المألوف في الترخيم إلا أن فيه في هذا الموضع سراً، وذلك أنهم لعظم ماهم عليه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم وصغر كلامهم فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التعرف على منطقه.))[١٠٦].

ونقل قراءتين شاذتين في الآيتين الكريمتين ((فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً))[١٠٧] و ((وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلا قَلِيلاً))[١٠٨]، بحذف النون من (يؤتون) و(يلبثون) وذلك عند

حديثه عن (إذن) الناصبة للمضارع وقد فصلت عن الفعل، وقال: إن إلغاء (إذن) أفصح[109]. وقد نقل القراءتين ابن خالويه، الاولى عن ابن مسعود والثانية عن عبد الله[110].

*الاستشهاد بالحديث الشريف:

في كتاب التهذيب مواضع استشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهذه المواضع على قلتها تمثل مدرسة استشهاد القرن السابع الهجري، حيث تحرر علماء هذا القرن من قيود السابقين القاضية بعدم حجية الحديث الشريف لاحتمال رواية المعنى، والصنعاني وإن لم يصرح بموقفه من هذا الأمر إلا أن منهج الاستشهاد عنده فيه دلالة الجواز وعدم وجود المانع. ومن أمثلة احتجاجه بالحديث الشريف:

في باب الاغراء قال: ((ويمنع أن تغري بالغائب لو قلت (عليه زيداً) لم يجز إلا أن تأتي بالباقي الاسم المغرى به فانه يجوز أن يغرى بالغائب لان المعنى يحتمله وذلك في مثل قولك (من خاف من كذا وكذا فعليه كذا وكذا) وهذا مشهور في لغة العرب مستعمل موجود، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: فعليه بالصوم فانه له وجاء...))[111].

والحديث المعني هو ((عليكم بالباءة فانه أغض للبصر وأحصن للفرج فمن لم يقدر فعليه بالصوم فانه له وجاء.)). والوجاء أن ترضّ انثيا الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع ويتنزل في قطعه منزلة الخصي))[112].

وفي باب الجموع جوّز جمع مثل (خضراء) على (خضروات) مستشهداً بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام ((ليس في الخضروات الصدقة ووصف هذه اللغة بالصحة والفصاحة))[113].

قال ابن الأثير: ((وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة نحو صحراء وخنفساء، وإنما جمعه هذا الجمع لانه صار اسماً لهذه البقول لا صفة، تقول العرب لهذه البقول: الخضراء، لا تريد لونها.))[114].

*الشواهد الشعرية:

بلغت شواهد كتاب التهذيب الشعرية أكثر من مئتي شاهد جلّها من الشواهد المعروفة والتي تناقلها النحاة، ولم يكن لصاحب التهذيب كبير عناية بنسبة الشواهد لأصحابها إذ بلغ المنسوب منها ما يقارب الأربعين شاهداً، ثلثها تقريباً لامرئ القيس الكندي ويليه الفرزدق وحسان بن ثابت.

ومنهجه في الشواهد يختلف بين شاهد وآخر، فمرة يذكر الحكم النحوي ويعضده بشاهد شعري بلا تعقيب كما في باب النداء عندما استشهد للمنادى المضاف بقول ليلى بنت طريف:

أيا شَجَرَ الخَابُورِ مَالَكَ مُورِقاً
كَأَنَّكَ لم تَجْزَعْ عَلى ابنِ طريفِ

قال: وقال الشاعر أيضاً في المنادى المضاف... البيت[115].

والبيت في أمالي القالي[116]، وهمع الهوامع شاهداً على (كان)[117].

وفي مواضع يذكر الشاهد ثم يذكر بعده محل الاستشهاد كما في باب المفعول له حيث استشهد ببيت الفرزدق:

يكادُ يُمسكُهُ عرفانَ راحتِه
ركنُ الحَطيمِ اذا ما جاءَ يستلمُ

قال: فعرفان مفعول من أجله[118].

والبيت للفرزدق من قصيدته المعروفة في مدح علي بن الحسين زين العابدين[119].

والطيبون معاقد الازر واستشهد به ابن جني في الخصائص على (استلم)[120].

ومرة يذكر الاقوال المختلفة، فقد استشهد في باب التمييز بقول الشاعر:

على جواز كون التمييز مضافا والاضافة تقدر بالانفصال.

قال: ((قيل إن (معاقد) وإن كان مضافاً منصوب على التمييز، لان الاضافة تقدر بالانفصال، وقيل إنه منصوب على حذف مضاف ذلك المضاف ظرف تقديره والطيبون موضع معاقد الازر، وقيل إنه بالصفة وهي (الطيبون) والله أعلم))[121].

وما أورده شطر بيت من بيتين للخرنق أخت طرفة هما:

لا يَبْعدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ
سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النَّازلون بكلِّ معْتَركٍ
والطَيِّبونَ معاقِدَ الأزْرِ

وقد استشهد بهما سيبويه على نصب (معاقد) بقولها (الطيبون) تشبيهاً بالمفعول به، لانه معرفة باضافته إلى الازر[122].

وقال العيني: ((وقوله (والطيبون معاقد الازر) من باب الحسن وجه، و(معاقد) منصوب على التشبيه بالمفعول به، فالطيبون مشبه بـ(الضاربين زيداً) ولا يجوز أن يكون مفعولاً به لأن (طاب) غير متعد، ولا يجوز أن يكون تمييزاً لان التمييز لا يكون إلا نكرة ولا يجوز أن ينوى به الانفصال لان (معاقد) لا يخلو إما أن يكون جمع (معقد) بكسر القاف وهو الموضع، أو جمع (معقد) بفتح القاف وهو المصدر. وأجمع النحويون على أن إضافة المصدر والموضع محضة لا ينوى بها الانفصال.))[123] ونقل البغدادي أن القول بنصب (معاقد) على التمييز مذهب الكوفيين[124].

ولا أرى أن نية الانفصال تزيل التعريف.

وفي بعض المواضع من الشواهد يضعف الاقوال بشأن الشواهد، فعند حديثه عن الاشتغال ذكر بيتي الفزاري:

أَصْبَحتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلاَ

أَرُدُّ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

والذِّئْبَ أَخْشَاه إِنْ مررتُ به

وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ والْمطرا

قال: ((فنصب (الذئب) مفعول لفعل محذوف يدل عليه الفعل الظاهر تقديره وأخشى الذئب أخشاه فهذا لا يجوز فيه إلا النصب لدلالة حرف النسق على الفعل العامل، فأما من قدر الواو بواو الاستئناف فهو يجيز الرفع على الابتداء وذلك ضعيف عندي جداً))[125].

وقد نقل العيني جواز الرفع على الابتداء إلا أنه قال: والأول أوجه[126].

ولم يفته أن يصرح بشذوذ بعض الشواهد فقد حكم بشذوذ قول الشاعر:

جاريةٌ في ثوبها الفَضفاضِ

أبيضُ من أختِ بني أباضِ

حيث جاء بصيغة التعجب من الألوان[127].

ومذهب الكوفيين جواز التعجب من البياض والسواد خاصة، ومنع ذلك البصريون، والبيت الشاهد احتج به الكوفيون على جواز مجيء صيغة التعجب من الألوان وحكم البصريون بشذوذه وأنه ضرورة فلا يجعل من الاصول التي يقاس عليها، واحتملوا أن يكون (أفعل) هاهنا التي مؤنثها فعلاء نحو حمراء وأحمر، والتقدير في درعها الفضفاض جسد أبيض[128].

وقد نجد الصنعاني في مواضع من التهذيب قليل العناية بتحقيق رواية الشاهد، فقد روى بيت الفرزدق المعروف:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ

نفيَ الدنانيرِ تنقادُ الصياريفِ

برواية

تنفي الحصى يدها في كل هاجرة

نفي الصياريف تنقاد الدراهيم

وهذه الرواية مخالفة لرواية غيره[129]، ولعله خلط التقدير بأصل البيت، ويروى (الدراهيم) بدل (الدنانير).

*الضرورة الشعرية:

خصّ الصنعاني الضرورة الشعرية بباب من ابواب التهذيب سماه ((ما يجوز للشاعر إذا اضطر))[130]، وهو واحد من أبواب قسم الفروع من الكتاب، وصدّر الباب بقوله: ((اعلم أن الشاعر ربما يضطر إلى اتيان قافية أو إلى استقامة وزن الشعر فيرتكب أشياء لا يجد منها بدّاً وإن كان الصواب غيرها))[131].

والضرورات عنده ثلاثون تنقسم على قسمين:

الأول: الضرورة المستعملة غير مستقبحة وهي:

صرف مالا ينصرف. قصر الممدود. حذف أن من خبر عسى. إثبات أن في خبر كاد. اشباع الحركات. الفصل بين المضاف والمضاف إليه. اسكان الواو والياء في حال النصب. جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة. تنوين المنادى المفرد المعرفة. تذكير المؤنث. حذف ضمير الشأن والقصة من أن. حذف الفاء من جواب الشرط. النصب بالفاء في غير جواب. اثبات ما لايجوز الا في النداء في غير النداء.

والثاني: الضرورة قليلة الاستعمال المستقبحة وهي:

قطع ألف الوصل. وصل ألف القطع. مدّ المقصور. تأكيد الافعال المستقبلة بنوني التأكيد في الخبر. الترخيم في غير النداء. الجر بالمجاورة. نقص الجموع عن أوزانها. حذف الألف والياء في آخر الاسم بغير علة. رد الفعل المستقبل إلى البناء. اظهار التضعيف. توهين همزة إنّ وقلبها هاءً وإدخال لام الابتداء. الفصل بين الصلة والموصول بالنداء خاصة. تأخير الاستفهام إلى آخر الكلام. الفرار من الكسر والضم إلى الوقف. الفصل بين المبتدأ والخبر والنعت والمنعوت.

وقد استشهد لكل حالة من الثلاثين بشاهد أو أكثر.

ويرى السيرافي أن ضرورة الشعر على سبعة أوجه وهي: الزيادة، والنقصان، والحذف والتقديم، والتأخير، والابدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث[132].

أما ابن عصفور فالضرائر عنده منحصرة في الزيادة والنقص والتأخير والبدل[133].

وهو مجرد اختلاف في المنهج، ولعلهم متفقون في أمثلة الضرورة، ولعلّ الأندلسي قد نهج نهج الصنعاني عند بحثه لموضوع الضرورة في شرحه على المفصل[134].

*اقوال العرب وامثالهم:

لم يغفل الصنعاني أقوال العرب وأمثالهم إذ أورد بعض الأقوال والامثال في التهذيب، ومن هذه قولهم ((بالرفاء والبنين)) أورده شاهداً على الأسماء المحدودة[135]. و(الرفاء) الالتحام والاتفاق من رفيت الثوب[136].

وحكم بشذوذ ((أطرق كرا)) على نيّة حذف حرف النداء، لانّ حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة غير جائز[137].

و(كرا) ترخيم (كروان) وهو ذكر الحبارى، ويكون طويل العنق، يقال له ذلك إذا أريد اصطياده[138].

قال سيبويه: ((ويجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر، قال العجاج:

جاري لا تستنكري عزيري

يريد يا جارية، وقال في مثل (افتد مخنوق) و(أصبح ليل) و(أطرق كرا) وليس هذا بكثير ولا بقوي))[139].

ويرى المبرد أن الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال[140].

*لغات القبائل:

ذكر صاحب التهذيب لغات لقبائل مختلفة حجة لاثبات أصل أو لبحث مسألة، فقد أشير إلى لغة طيئ عند الحديث عن (ذو) الموصولة[141]. ومن الأسماء الموصولة (الأى) في لغات بعض القبائل[142] و(الألى) الموصولة جمع (الذي) كما ذكرنا النحاة[143]، وليست لغة، بل قيل التي هي لغة قصر (أولاء) اسم الاشارة حيث نقل أنها مقصورة عند أهل نجد وقيس وربيعة وأسد[144].

ومن الحروف غير العاملة (أما) المخففة، ذكر أنها للاستفتاح في أول الكلام، وأكثر ما تكون في لغة أهل نجد قولهم (أما زيدٌ قائم)[145]، وما ذكره لم تشر إليه المصادر التي تيسر لي الاطلاع عليها، وقد ذكروا لها ثلاثة معانٍ:

الأول: الاستفتاح مثل (ألا).

الثاني: أن تكون بمعنى حقاً.

الثالث: أن تكون للعرض.

ويرى الزجاجي أنها لا تكون إلا في افتتاح قسم[146].

ونقل لغة الحجاز في إعمال (ما) ولغة تميم في عدم إعمالها[147].

وعند حديثه عن قوله تعالى ((إن هذان لساحران))[148] ذكر أن لغة بني سليم إعراب المثنى بالألف في حالة النصب قال: ((وعلامة النصب فيه الألف على لغة قوم من العرب وقيل هم بنو سليم))[149].

وقيل إنها لغة لبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وبلعنبر وبلحبهم وبطون من ربيعة[150].

ونقل عن بعض العرب جواز تصغير فعل التعجب مثل (ما أحيسن زيداً)، ويرى أن جواز التصغير هو الحامل للفراء على الحكم باسمية صيغة التعجب ورده بقوله: ((وليس هذا القول بشيء، فإن جاز تصغيره عند هؤلاء فالمراد بالتصغير الاسم لا الفعل لان التصغير من خواص الأسماء فلا يجوز دخوله على الأفعال، فإذا قلت (ما أحيسن زيداً) فالتقدير عند بعضهم زيد مليح..))[151].

وكلامه يتعلق بالخلاف بين البصريين والكوفيين بشأن صيغة التعجب بين الاسمية والفعلية[152].

*العلماء الذين ذكروا في التهذيب

أولاً: أبو عمرو بن العلاء:

نقل عنه تجويزه تنوين المنادى المفرد المعرفة في ضرورة الشعر بالنصب[153].

وقيل: إنهم أجمعوا على جواز تنوين المنادى المبني في الضرورة، ثم اختلفوا هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه؟.

فمذهب الخليل وسيبويه والمازني الأول علماً كان أو نكرة مقصودة كقول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها
وليس عليك يا مطرُ السلام[154]

ومذهب أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على النصب رداً إلى أصله كرد المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة، ومنه قول المهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إليّ وقالت
يا عديّاً لقد وقتك الأواقي[155]

بتنوين (عدى) بالنصب[156].

وقد ذكر هذا الشاهد في التهذيب في باب الضرورة مشاراً به إلى مذهب أبي عمرو بن العلاء.

ثانياً: الخليل بن أحمد

ورد ذكره في مواضع هي:

١- في باب الفاعل والمفعول ذكر أن (مَن) من قولهم (مَن قام) مبتدأ عند الخليل وفاعل مقدم عند سيبويه.

قال: ((أما في معرفة تقديمها وتأخيرها فالفاعل ينقسم على ثلاثة أقسام، فاعل يجب تقديمه على مذهب سيبويه ولا يجوز تأخيره وهو اسم الاستفهام والشرط نحو قولك (مَن قام؟) و(من يقم أقم) وما شاكل ذلك عند سيبويه وأصحابه أن (مَن) فاعل متقدم لان الشرط والاستفهام لهما صدر الكلام، وعند الخليل بن أحمد أن (مَن) مبتدأ وما بعده خبر عنه.))[157].

ولم أقف على ما نقله عن الخليل وسيبويه، وقد أفرد كل من ابن هشام والسيوطي مسألة لبحث إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وفيهما إذا وقعت الأداة الشرطية على مكان أو زمان فظرف، أو على حدث فمفعول مطلق، وان وقع بعدها فعل لازم فمبتدأ خبره فعل الشرط، وقيل هو الجواب، أو بعد فعل متعد فمفعول به، ومثل أدوات الشرط أدوات الاستفهام[158].

٢- تنوين المنادى المفرد المعرفة في ضرورة الشعر، وقد مرّ بنا عند الحديث عن أبي عمرو بن العلاء.

٣- نقل أن الخليل يرى بأن (أن) هي أصل حروف النصب وحدها والباقي محمول عليها[159].

وقد نقل هذا القول السيرافي عن أبي عبيدة قال: ((وروى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بأن مضمرة أو مظهرة في كي وإذن ولن وغير ذلك فاعرفه إن شاء الله))[160].

٤- نقل أن كم الاستفهامية في موضع رفع مبتدأ عند الخليل[161].

قال في الكتاب: ((وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: (كم غلاماً لك ذاهب) تجعل (لك) صفة للغلام و(ذاهب) خبراً لـ(كم)..))[162].

وقال قبل: ((وهي تكون في الموضعين يعني الاستفهامية والخبرية اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً..))[163].

و(كم) إن تقدم عليها حرف جرّ أو مضاف فهي مجرورة، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل

وهو لازم أو مقدر رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميراً يعود عليها فضيها الابتداء والنصب على الاشتغال[١٦٤].

٣ـ يرى الخليل أن (أل) حرف واحد[١٦٥].

قال في الكتاب: ((وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كـ(قد) وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى..))[١٦٦].

وقال ابن جني: ((... وحكى عنه أنه يسميها (أل) كقولنا (قد) وأنه لم يكن يقول الألف واللام كما لا يقول في (قد) القاف والدال.))[١٦٧].

وقد شاع في كتب النحو أن سيبويه يرى أن حرف التعريف اللام وهو يخالف الخليل في هذه المسألة، ولم أجد في كتاب سيبويه إشارة لهذا المعنى بل قال:

((وأل تعرف الاسم من قولك: القوم والرجل.))[١٦٨].

والخلاف بينهما في الهمزة فقط، إذ يرى الخليل وغيره أنها همزة قطع ويرى سيبويه أنها همزة وصل[١٦٩].

قال الدكتور المخزومي: ((والذي يستفاد من أقوال المحدثين صحة رأي الخليل، فأداة التعريف موجودة في ثلاث من اللغات السامية وهي العبرية والآرامية والعربية وهي فيها جميعاً مكونة من حرفين.))[١٧٠].

ثالثاً: سيبويه:

ذكر في مواضع هي:

١ـ في باب الفاعل والمفعول، وقد مرّ بنا في (١) من الخليل.

٢ـ في باب الفاعل والمفعول نقل عدم تجويز سيبويه للبيت المنسوب للنابغة الذبياني:

جزى ربه عني عديّ بن حاتم

جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

قال: ((فعند سيبويه أنه لا يجوز وعند غيره أن الهاء في (ربه) يعود إلى مصدر محذوف تقديره جزى الجزاء وليست الهاء عائدة إلى المفعول.))[١٧١] وما ذكره مبني على منعهم تقديم الفاعل في نحو (أكرم غلامه زيداً) لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

قال ابن جني: ((وأجمعوا على أنه ليس بجائز (ضرب غلامهَ زيداً) لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، وقالوا في قول النابغة... إن الهاء عائدة على مذكور متقدم..))[١٧٢].

وقد مرّ الحديث عن هذه المسألة في (٤) من الخليل.

٤ـ ما نسب لسيبويه بشأن حرف التعريف[١٧٣]. وقد مرّ الحديث عنها.

رابعاً: الكسائي

روى عنه أنه يجيز الفصل بين (ما) وفعل التعجب بالفعل المستقبل فيقال ((ما يخرج أكرمه))، قال: وهو قول شاذ لا يقاس عليه[١٧٤].

قالوا: لا يفصل بين (ما) و (أفعل) بغير (كان) حيث يجوز القول (ما كان أحسن زيداً) وتكون زائدة[١٧٥].

خامساً: الفراء:

نقل عنه جعله فعل التعجب اسماً بناءً على تصغيره عند بعض العرب[١٧٦]. وقد مرّ الحديث عن مذهب الفراء في مبحث لغات القبائل.

سادساً: المبرد:

ذكر أن المبرد يعرّف البدل بقوله: حقيقة البدل إعلام السامع بمجموعي الاسم مع حذف المبدل منه. وكان قد قال قبل ذكر هذا التعريف: أما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم زيادة في البيان من غير أن ينوي حذف أحدهما. ووصف هذا التعريف بالصحة[١٧٧]. وكل ما ذكره ورد في شرح المقدمة المحسبة[١٧٨].

سابعاً: ابن السراج:

نقل عنه أنه جمع العلل المانعة من الصرف في بيتين من الشعر هما:

يكف الصرف تعريف ووزن

وتأنيث وعدل والجميع

واعجام وتركيب ووصف

ومن فعلان أحرفه الفروع[١٧٩]

ولم أجد البيتين في الاصول ولا في غيره من المراجع التي تيسر لي الاطلاع عليها.

ثامناً: ابن بابشاذ:

نقل عنه علة تسمية الفعل بهذا الاسم قال ((فلانة لفظ توزن به جميع الأفعال ويعبر به عنها كما روى عن الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله))[١٨٠].

وما ذكره ورد في شرح المقدمة المحسبة[١٨١].

*مسائل الخلاف ومذهب الصيمري النحوي

تضمن الكتاب بعضاً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد بيّن المؤلف في بعضها موقفه من الخلاف منتصراً للبصريين، والمسائل هي:

١ـ الخلاف المنسوب بشأن علة تسمية الاسم بهذا إذ نقل صاحب التهذيب خلافاً بين المذهبين قال: ((وأما لم سمي الاسم اسماً فلأنه سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه، ومعنى سما بمسماه أنه علم على الذات الواقع عليها بهذا اللفظ على مذهب الكوفيين، والبصريين يقولون لانه رفع الذات إلى مرتبة الفاعل والوجود..))[١٨٢].

ولم أجد خلافاً بين البصريين والكوفيين بهذه الصورة بل المنقول عنهم خلافهم في اشتقاق لفظ الاسم حيث نقل أن البصريين يرون أنه مشتق من السمو وهو العلو، ويرى الكوفيون أنه مشتق من الوسم أي العلامة[١٨٣].

وقد حقق المرحوم الدكتور محمد خير الحلواني هذه

المسألة فتبين له عدم ثبوت الخلاف، وربما كان الرأي منقولا عن المتأخرين، وقد ذكر الزجاج أنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم[١٣٤]. والظاهر أن الصنعاني قد فسر ما نقل وجعل منه صورة للخلاف جديدة، وبعض كلامه ورد في شرح المقدمة المحسبة.

٢- الخلاف بشأن قسمة الأفعال على ماض ومستقبل وحال عند النحويين وخالفهم بعض الكوفيين[١٣٥]. وما ذكره مبني على ما نقل عن الكوفيين بشأن قسمة الفعل، إذ يرى بعضهم أن الكوفيين يذهبون الى أن الفعل على قسمين، الماضي والمضارع ويعدون الأمر مقتطعاً من المضارع[١٣٦]. وقيل إن أقسام الفعل عند الكوفيين ثلاثة: ماض ومضارع ودائم والاخير هو اسم الفاعل، وهذه القسمة مبنية على نصوص للفراء والزجاجي في مجالس العلماء.

قال الزجاجي: ((الفراء يقول (قائم) فعل دائم لفظه لفظ الأسماء))[١٣٧].

وقد ورد المصطلح في معاني القرآن: ((... فلذلك جاءت (مالك) في المستقبل ولم تأت في دائم ولا ماض...))[١٣٨].

والافعال عند النحاس أربعة أقسام، ماض ومستقبل وأمر ونهي[١٣٩]، وتابعه الجرجاني في التتمة[١٤٠].

٣- خلافهم في (أيمن) في القسم، مفرد أو جمع[١٤١]، حيث يذهب البصريون إلى أن (أيمن) في (أيمن الله) اسم مفرد مشتق من اليمن، أما الكوفيون فقالوا إنه جمع يمين[١٤٢].

٤- مسألة التنازع[١٤٣].

وهي ما قيل حول اجتماع فعلين على معمول واحد، فأيهما أولى في العمل فيه بعد اتفاقهم على جواز عمل أيهما، فيرى الكوفيون أن إعمال الأول أولى، ويرى البصريون أن إعمال الثاني أولى[١٤٤]. وقد رجح الصنعاني مذهب البصريين في هذه المسألة بقوله ((وقول الكوفيين أقل استعمالاً لان قول البصريين أرجح منه، ولم أعلم بشيء من قول الكوفيين في القرآن الكريم، أما الشعر فقد ورد فيه وهو قليل...))[١٤٥].

أما بشأن مذهب الصنعاني النحوي فإن مذهب العالم تبينه ثلاثة أمور:

الأول: موقفه من مسائل الخلاف.

الثاني: الاقوال التي يتبناها.

الثالث: المصطلح الذي يستخدمه.

وصاحبنا في مسائل الخلاف التي ذكرها أو أشار إليها عرضاً في أغلب الاحوال يرجح مذهب البصريين كما مر، وعند ذكره لحروف العطف ذكر أن منهم من يدخل (ليس) في جملة حروف العطف، قال: وليس بأصل[١٤٦]. والقول بأن (ليس) تأتي حرف عطف منسوب للكوفيين محتجين بقول ذيل الحميري:

أين المفر والإله الطالب

والاشرم المغلوب ليس الغالب

أي لا الغالب.

ويرى البصريون أن المرفوع بعدها اسمها[١٤٧].

والصنعاني في أكثر من موضع يرد مذهب الكوفيين، ولم يقف هذا الموقف من البصريين.

أما في تبني الآراء والاقوال فهو في الغالب يذهب مذهب البصريين، إلا أنه ذهب مذهب الكوفيين في عده لنواصب الفعل المضارع حيث يرى البصريون أن نواصب المضارع أربعة هي: أن- لن- كي- إذن، وعند الكوفيين ينصب بحروف كثيرة هذه الاربعة وجميع الحروف التي يرى البصريون اضمار (أن) بعدها[١٤٨].

وربما يكون ما قاله بشأن النواصب من باب التسهيل موافقة لمنهجه في الكتاب أما مصطلحاته فهي غالباً مصطلحات البصريين وترد عنده بعض المصطلحات المشتركة أو التي لم يثبت انتسابها لمذهب معين.

ومن مجمل ما تقدم يظهر أن الصنعاني بصري المذهب إلا أنه لم يكن أسير المذهب البصري، وهو يمثل عصره فأغلب علماء هذا القرن لهم اجتهاداتهم وآراؤهم وترجيحاتهم البعيدة عن القيود المذهبية.

*العلة النحوية:

لقد رافقت العلة النحوية الدرس النحوي منذ عصوره الأولى نتيجة لتأثره بمناهج الفلاسفة والمتكلمين، والمدارس النحوية، ((أخذت منذ الخليل بن أحمد بمبدأ العلية فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية.))[١٤٩].

والصنعاني واحد من العلماء الذين أولوا العلة عناية كبيرة بحيث غلبت التعليلات على غيرها في كتابه، وأخذ يعلل لكثير من المسائل النحوية، بل نراه مبتكراً لبعض العلل، فعلل تسمية المضمر بهذا الاسم، وتسمية الفعل، وتسمية الفعل بالمتعدي، واللازم، وعمل (إن) وأخواتها، وغيرها كثير.

ومن أمثلة العلة النحوية في التهذيب علة بناء أسماء الإشارة، فقد ذكر أنها بنيت لمشابهتها الحرف من وجهين:

أحدهما: أنها مختلفات الصيغ كما أن الحروف مختلفات الصيغ فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها.

والثاني: أنها مفتقرة إلى ظاهر يفسرها من بعدها كما أن الحروف مفتقرة إلى شيء تتصل به وتتم به فائدتها، لان كل واحد منهما لا يستقل بنفسه ولهذا بنيا.

وهو بهذه العلة متأثر بابن بابشاذ.

والوجه الثاني قاله الرضي قال: ((وقيل إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لابهامها وهي إما الاشارة الحسية أو الوصف..)).

والذي عليه النحاة أنها أشبهت الحروف من حيث المعنى، وأن أسماء الإشارة أشبهت حرفا كان يجب أن يوضع إلا أنه لم يوضع. وقد اعترضوا على هذا القول بإعراب

صيغة المثنى من أسماء الإشارة فقيل إن ذلك لمعارضة الشبه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء.

والذي أراه أن الإعراب يدخل الأسماء في الغالب ليميز المعاني المختلفة وأسماء الإشارة غير صيغة المثنى دلالتها في صيغتها فلا حاجة لإعرابها وفي صيغة التثنية احتاجت إلى التمييز فأعربت.

ومن العلل التي أحتملت انفراده بذكرها:

١ـ علة تسمية كان وأخواتها بالافعال الناقصة حيث ذكر أن هذا الأفعال نقصت عن رتبة الفاعل بثلاثة أوجه:

أحدها: إن الأفعال تدل على الأحداث وهي جميعها لا تدل على حدث.

والثاني: أن مرفوع الأفعال غير منصوبها في مثل قولك (ضرب زيد عمراً)، وكان وأخواتها مرفوعها هو منصوبها في المعنى في قولك (كان زيد قائماً).

والثالث: أن الافعال لابد لها من فاعل إما مظهراً أو مضمراً، وكان هي أم الباب قد تقع زائدة لا اسم لها ولا خبر.

والوجهان الأول والثاني قال بهما النحاة، والأول مذكور في كتب النحو وإن اعترضوا عليه كما يأتي:

أما الثاني فقد قاله ابن الخشاب.

ووجه رابع وهو أن الأفعال غير الناقصة يتم الكلام بمرفوعها والناقصة إن لم يذكر منصوبها مع المرفوع لم يكن كلاماً.

وقد رد الرضي القائلين بالوجه الأول بقوله: ((... لان كان في (كان زيد قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ الدال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل...)).

٢ـ تعليله لعدم جواز إعراب مثل كلمة (الرجل) في (يا أيها الرجل) بدلاً، قال بعد أن ذكر (أي): ((... والذي بعده عطف بيان عليه أو نعت له ولا يجوز أن يكون بدلاً، لانه لو كان بدلاً لكان يحل محل المبدل منه وكان يقال (يا الرجل) فيدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام وذلك ممتنع)).

وهذا الذي ذكره يقارب ما ذكره ابن الخشاب في الرتجل وملخصه أن كلمة (الرجل) وما أشبهها من الأسماء المعرفة باللام نعت لـ(أي) والصفات يؤتى بها لزيادة الفائدة ولهذا لم يجز فيه ما جاز في صفات المنادى المفرد المعرفة من الحمل على الموضع تارة على اللفظ أخرى.

٣ـ علة حذف حرف التعريف من المنادى عند صاحب التهذيب مردها إلى زيادة حرف النداء وحرف التعريف زائد ولا يجتمع في الكلمة الواحدة زائدان من أولها.

والذي عليه النحاة أن الألف واللام للتعريف و(يا) للتعريف أو التخصيص. على خلاف بينهم. فلا يجتمع تعريفان على كلمة واحدة. ولا أرى وجهاً لذكره الصنعاني بشأن زيادة حرف التعريف لان الزيادة تعني أن إزالتها وثبوتها واحد من حيث الدلالة وحرف التعريف يخرج الكلمة من التنكير إلى التعريف. وهما غير متساويين إلا إذا كان يعني الزيادة اللفظية. وعلى كل حال يوجه فما ذهب إليه تعوزه الدقة.

٤ـ علة إعراب المثنى بالألف في حالة الرفع، وجمع المذكر السالم بالواو في حالة الرفع، يرى الصنعاني أن العلة مردودة إلى العلاقة بين لحاق ألف الاثنين وواو الجماعة للفعل من قولهم: قاما وقعدوا، فصار ألف الفاعل علامة الرفع في المثنى وواو الجماعة علامة رفع في جمع المذكر السالم.

ويرى الزجاجي أن علة جعل الألف في رفع المثنى مردها إلى أن الرفع أول الاعراب لانه سمة الفاعل، والتثنية أول الجموع، والألف والواو والياء متولدة عن الحركات التي هي الفتحة والضمة والكسرة، فلو جعل رفع المثنى بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع أيضاً بالواو فلم يكن بينهما فرق، فلما بطل أن يجعل رفع الاثنين بالواو ترك الجمع على حاله ولم يجعل التثنية بالياء، لان الياء للجر فلم يبق التثنية للرفوع غير الألف فجعلت له.

ويرى الأنباري أن التثنية أكثر استعمالاً من الجمع فأعطيت الأخف وأعطي الجمع الأثقل ليعادلوا بين التثنية والجمع.

*التعريفات

كتاب التهذيب غني بتعريفاته، وكأن صاحبه أراد أن يقيم الدليل على علمه وإدراكه العميق لعلوم اللغة بإتيانه بالتعريفات. ومن تعريفاته التي يتميز بها من غيره وزيادة أو توضيح أو تحديد ما يأتي:

١ـ تعريف الكلام:

عرف الصنعاني الكلام بقوله: ((هو المسموع المفيد...)).

وعند غيره من العلماء هو: التركيب المفيد، قاله الصيمري، والمركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، قاله الزمخشري، وألفاظ مؤلفة، قاله ابن الخشاب. وكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة، نقله ابن يعيش عن النحويين و ما تضمن كلمتين بالاسناد، قاله ابن الحاجب. ولفظ مفيد، وما تضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، قالهما ابن مالك.

٢ـ تعريف الفعل:

الفعل عند الصنعاني: ((ما دل على فاعل وزمان معين)).

قال: ((وهذه حقيقة جامعة صحيحة لانه يجوز فيها العكس والطرد، تقول: كل فعل يدل على فاعل وزمان معين وكلما دل على فاعل وزمان معين فهو فعل. فأما قولهم الفعل ما تصرف ولحقه الضمير، وقولهم ما دل على حدث وزمان ومكان وفاعل ومفعول فليس بحقيقة جامعة لان من الأفعال ما لا يتصرف كنعم وبئس وما شاكلهما ومنها ما لا يدل على مفعول كالافعال اللازمة مثل ظرف

وظرف، ومنها ما لا يدل على حدث مثل كان وأخواتها، ومنها ما لايدل على مكان كأفعال الباري سبحانه، فلم يبق إلا أن الفعل مادل على فاعل وزمان معين، لانه لابد لكل فعل من فاعل إما مظهراً أو مضمراً، ولابد له من زمان يقع فيه.)).

فقال الزجاجي: ((الفعل في أوضاع النحويين مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل... وحدّ بعض النحويين الفعل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف نحو قولك: هذا رجل يقول، فيقوم صفة لرجل..)).

ونقل ابن فارس في الصاحبي تعريفات للفعل منها:

قال الكسائي: ((الفعل مادل على زمان))

وقال قوم: ((الفعل ما امتنع من التثنية والجمع))

وقال قوم: ((الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت))

وقال قوم: ((الفعل ما حسن فيه أمس وغداً))

ورد كل التعريفات عدا تعريف الكسائي.

وقيل: الفعل مادل على حدث وزمان محصل. وقيل: مادل على معنى مقترن بزمان محصل. وقيل: ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء.

ولهم تعريفات أخرى يطول الكلام بذكرها.

٣. تعريف المفعول له:

هو كل مصدر غالباً ذكر علة للفعل وعذراً وغرضاً له.

وهو عند الزمخشري: علة الاقدام على الفعل.

وعند ابن الحاجب: هو ما فعل لاجل فعل مذكور.

٤. تعريف الإضافة:

الاضافة هي الالصاق والاتصال.

وقال ابن الخشاب: أصل الاضافة إمالة الشيء إلى الشيء ونسبته إليه.

٥. تعريف التعجب:

هو تقرير المعنى في نفس المتعجب ولهذا لم يكن إلا على مامضى.

وقال الصميري: معنى التعجب ماخفي سببه وخرج عن نطاقه.

وعند الجاجاني: التعجب انفعال النفس عما خفي سببه.

٦. تعريف الحال:

الحال: هيئة الاسم الذي يعود عليه الذي هو صفة له في المعنى سواء أكان ذلك الاسم فاعلاً أو مفعولاً، أو مبتدأ، فالحال هيئة له.

ويرى ابن الخشاب أن الحال: وصفه هيئة الفاعل أو المفعول به.

٧. تعريف الشرط:

هو الالزام، وقيل ربط جملة بجملة.

وعند غيره: هو تعليق شيء بشيء بحيث إذ وجد الأول وجد الثاني، أو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مؤثراً في وجوده.

وقيل هو: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه.

٨. تعريف العطف:

هو رد آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول.

ولهم فيه عدة تعريفات منها:

١. أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ماقبله.

٢. المجعول تابعاً بأحد حروفه.

٣. حمل اسم على اسم، أو فعل على فعل، أو جملة على جملة.

٤. جريانه على ماقبله بحرف من الحروف.

٥. المذكور بعد متبوعه متوسطاً بينهما أحد الحروف العشرة.

٦. تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسطه بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة.

*آراء الصنعاني:

ليس من السهل القطع بنسبة رأي إلى أحد علماء النحو، لان الأمر يقتضي الإحاطة بكل ماقيل في كتب النحو في عصوره المختلفة وبعدها يمكن القول بأن هذا مذهب انفرد به فلان عن الآخرين، ويزداد الأمر صعوبة إذا كان العالم من غير المعروفين ولم يشر أحد إلى أقواله أو ينقل عنه، وقد حاولت في حدود ما أستطيع أن أتعرف على بعض الآراء التي يترجح عندي أنها خاصة بصاحبنا ولم يقلها غيره وهي:

١. يرى صاحب التهذيب أن (أن) المفتوحة اسم يحكم على موضعها بالإعراب، قال: ((... ومنها ستة أحرف تنصب الأسماء وترفع الأخبار وهي: إنّ وأن وكأنّ وليت ولعلّ ولكنّ المشددة، كل هذه حروف الا أن المفتوحة فإنها اسم يحكم على موضعها بالإعراب ويقدر المصدر...)).

والذي عليه النحاة أنها تؤول مع اسمها وخبرها بمصدر، ولهذا قالوا: إنها تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من تعلق بشيء آخر يتم كلاماً فهي لا تستقل بالفائدة.

ويرى المرادي أنها كبعض الاسم. ولعل ما ذهب إليه الصنعاني تسامح في العبارة.

٢. ذهب إلى أن المضارع المقترن بلام الأمر فعل أمر، قال عند حديثه عن أقسام المبني: ((فهو ينقسم إلى أربعة أقسام، القسم الأول أسماء غير متمكنة كالمضمرات والمبهمات والناقصات والشرطيات وما شاكل ذلك، والثاني أفعال غير مضارعة كالأفعال الماضية نحو قام وقعد وفعل الأمر والمضارع يدخل عليه اللام نحو لتشرب واذهب..)) وفي موضع آخر من الكتاب وعند عده للمبني من الأفعال قال: ((وجميع أفعال الأمر التي هي غير مضارعة..)).

ولا يخلو كلامه من خلط، وبأي اعتبار يؤخذ فانه يلحظ الدلالة لا الصيغة، فدلالة (ليكتب) دلالة أمر

وصيغتها الصرفية صيغة المضارع، وإذا أخذنا بمنهج الصنعاني فعلينا أن نقول بأن الفعل في مثل قولنا (لم يكتب) فعل ماض، وفي مثل قولنا (إذا أكرمتني أكرمتك) فعل مضارع وغيرهما.

٣ـ ذهابه إلى وقوع الحرب خبراً وكذلك الفعل والظرف.

قال: ((الخبر هو كل ما صحت به فائدة المبتدأ من اسم مفرد وحرف وظرف وفعل وجملة.)).

والذي يصح وقوعه خبراً هو متعلق الجار والمجرور أو الظرف، والجملة الفعلية، ولعلّ الصنعاني يعني هذا إلا أنه اختصر العبارة كقول ابن مالك (وأخبروا بظرف أو بحرف جر).

وعلى رأي ابن جني أن التقدير في الظرف من قولهم (قيامك خلف زيد) مثلاً، قيامك كائن خلف زيد، فحذف اسم الفاعل وأقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير إليه وتقام حروف الجر مقام الظرف.

وقد يكون كلام ابن جني المذكور هو الحامل للسيوطي على القول بأن ابن جني وشيخه أبا علي يذهبان إلى أن الظرف هو الخبر في الحقيقة وأن العامل صار نسيباً منسياً.

٤ـ المنصوب في قولهم (ما أنت والخروج)، و(ما أنت وقصعة من ثريد) و (ما أنت وزيداً) منصوب على أنه مفعول به لمصدر محذوف يدل على حرف العطف، وذلك المصدر مرفوع عطفاً على المبتدأ قبله والتقدير: ما أنت ولزومك الخروج، وما أنت ومداناتك قصعة أو ملابستك، وما أنت ومصاحبتك زيداً، وإنما جاز حذف هذه المصادر لدلالة حرف العطف عليها[٢٨٥].

والمسألة تتعلق بالمفعول معه، والذي عليه النحاة أن الاسم الذي ينتصب على المفعول معه لابدّ له من فعل يعمل فيه، فإذا قيل (ما أنت وعبد الله) لم يكن ما بعد الواو إلا مرفوعاً، لان الجملة الأولى خلت من شروط النصب وهو تضمنها الفعل، إلا أن بعض العرب ينصبون هذا وأمثاله. قال في الكتاب: ((وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً، لان كنت وتكون يقعان هاهنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث.))[٢٨٦].

وما ذكره المصنف لم أجده عند غيره، والراجح عندي أن (ما) و (كيف) استفهاميتان والأولى عندهم دخول الاستفهام على الفعل فاستغنوا بأداة الاستفهام عن ذكر الفعل.

٥ـ وصف الباء واللام والكاف من حروف الجر بالزيادة، فعند عدة لحروف الجر ذكر الباء الزائدة واللام الزائدة والكاف الزائدة. والمعروف أنها تأتي زائدة وغير زائدة والمعنية بالجر غير الزائدة.

٦ـ صيغة منتهى الجموع منعت الصرف لعلتين لا علة واحدة كما يقول النحاة. والعلتان عند الصنعاني الجمع ونهاية الجمع. ومعنى نهاية الجمع أن هذه الأسماء لا تنتهي إلى جمع غير هذا، وما عدا من الجموع ينتهي إلى غير ذلك الجمع. ومثل بقولهم: ثياب في جمع ثوب ثم أثواب، فانتقل إلى جمع ثان.

والذي عليه النحاة أن هذا الجمع منع من الصرف لانه لا نظير له من الواحد فصار كأن الجمع قد تكرر فقه، فقامت هذه العلة مقام العلتين.

وفيه وجه آخر وهو أن هذا الجمع لما كان نهاية الجموع لم يحتمل أن يجمع كما تجمع الجموع القليلة فأشبه الفعل لان الفعل لا يجمع فكأن فيه علتين، الجمع وشبه الفعل فلذلك منع الصرف.

الهوامش

(١) المستطاب ١٧١
(٢) الطبقات في ذكر فضل العلماء ٧٤
(٣) أئمة اليمن ١٩٩ ـ ٢٠٠
(٤) تاريخ الأدب ٣٠١/٥
(٥) التهذيب ١
(٦) معجم المؤلفين ٣٠٧/١٠
(٧) المستطاب ١٧١
(٨) الطبقات ٧٤
(٩) المستطاب ١٧١ والطبقات ٧٤
(١٠) أئمة اليمن ٢٠٠
(١١) المقتطف ١٨٤، وحكام اليمن ٨٢
(١٢) المستطاب ١٧١، والطبقات ٧٤
والامام المذكور هو المهدي أحمد بن الحسين المكنى بابي طير، قتل سنة ٦٥٦هـ
ينظر: المقتطف ١٨٩
(١٣) أئمة اليمن ١٩٩
(١٤) مصادر الفكر الاسلامي العربي في اليمن ٣٧٣
(١٥) تاريخ الأدب ٣٠١/٥
(١٦) معجم المؤلفين ٣٠٧/١٠
(١٧) الاعراف ١٦٠/٧
(١٨) المستنهى ٣٣
(١٩) المستطاب ١٧١، والطبقات ٧٤، وأئمة اليمن ٢٠٠، ومصادر الفكر ٣٧٢ وتاريخ الأدب ٣٠١/٥، ومعجم المؤلفين ٣٠٧/١٠.
(٢٠) تاريخ الأدب ٣٠١/٥
(٢١) الطبقات ٧٤، ومصادر الفكر ٣٧٢
(٢٢) التهذيب: ١، ١٦٤، ١٦٥، المستنهى ٦، ٦٤
(٢٣) أئمة اليمن ٢٠٠
(٢٤) فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ١٥١٣/٣
(٢٥) التهذيب ص١
(٢٦) التهذيب ص١٦٤، وفي صفحة ١٦٥ كرر عبارة "سنذكره"
(٢٧) المستطاب ١٧١، والطبقات ٧٤، وأئمة اليمن ٢٠٠، وتاريخ الأدب ٣٠١/٥، ومعجم المؤلفين ٣٠٧/١٠.
(٢٨) أئمة اليمن ٢٠٠، ومصادر الفكر ٣٧٢
(٢٩) مصادر الفكر ٣٧٢

(٣٠) تاريخ الأدب ٢٠١/٥
(٣١) التقريب ١
(٣٢) مريم ٦٣/٢٠
(٣٣) التحريم ٤/٦٦
(٣٤) التهذيب ٣
(٣٥) التهذيب ٤
(٣٦) التهذيب ١١ـ١
(٣٧) التهذيب ١٩٩
(٣٨) مغني اللبيب ٢٤٨
(٣٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١٤١/١، والكافية ١٤٤، وتوضيح المقاصد ١٣٥/١
(٤٠) التهذيب ٥
(٤١) التهذيب ٢٦
(٤٢) التهذيب ٢٤
(٤٣) نفسه ٢٥
(٤٤) ص٧٣ ـ ٧٤
(٤٥) ص٩٢
(٤٦) التهذيب ١١٣
(٤٧) التهذيب ٦١ـ ٦٥
(٤٨) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٢/٢
(٤٩) التهذيب ٣١ ـ ٣٧
(٥٠) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٩٩/١ ـ ١٤٠
(٥١) المصدر السابق ٢٦١/١.
(٥٢) المصدر السابق ٢٧٤/١ ـ ٢٧٥
(٥٣) التهذيب ٣٠
(٥٤) شرح المقدمة المحسبة ٢١٢/١
(٥٥) التهذيب ١٠ ـ ١١
(٥٦) التهذيب ٧٣
(٥٧) شرح المقدمة المحسبة ٢٧٨/١.
(٥٨) التهذيب ١١،١٠
(٥٩) ١٩٣/١
(٦٠) التهذيب ٢
(٦١) النساء ١٦٤/٤
(٦٢) التهذيب ٣
(٦٣) المفردات ٤٣٩، وينظر: الخصائص ١٣/١، واللسان (كلم)، والتاج ٣٢/١
(٦٤) معاني القرآن للزجاج ١٣٣/٢.
(٦٥) إعراب القرآن ٤٧٣/١، وينظر: تفسير القرطبي ١٨/٦
(٦٦) مريم٦٤/١٩
(٦٧) التهذيب ١١
(٦٨) ١٩٤/١
(٦٩) التهذيب ١١
(٧٠) ٢١٥
(٧١) الفاتحة ٤/١
(٧٢) للتفصيل ينظر فاتحة الإعراب ١٦٢
(٧٣) البقرة ٢١٥/٢
(٧٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٧/١
(٧٥)الحجر ٩/١٥
(٧٦) المطففين ٢/٨٣
(٧٧) التهذيب ١٣
(٧٨) إعراب القرآن ٦٤٩/٣ـ ٦٥٠، وينظر معاني القرآن للزجاج ٢٩٥/٥ ـ ٢٩٦
(٧٩) يوسف ٩٦/١٢
(٨٠) التهذيب ٦٩
(٨١) إعراب القرآن ١٥٨/٢
(٨٢) النساء ٥٨/٤
(٨٣) البيان ٧١
(٨٤) البيان ١٧٧/١
(٨٥) البيان ١٧٨/١، وينظر: مشكل إعراب القرآن ١٤١/١، وإملاء ما من به الرحمن ١١٥/١
(٨٦) السنية ١/٩٨
(٨٧) التهذيب ١٠٠
(٨٨) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٧٤٧/١، ومشكل إعراب القرآن ٨٣١/٢، والبيان ٣٥٢/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢٩١/٢، وتفسير القرطبي ١٤٠/٢٠، والبحر المحيط ٤٩٨/٨
(٨٩) النساء ٢٤/٤
(٩٠) التهذيب ١٢٧
(٩١) معاني القرآن ٢٦٠/١
(٩٢) معاني القرآن ٣٦/٢ـ ٣٧، وينظر: إعراب النحاس ٤٠٦/١، والمشكل ١٩٤/١ ـ ١٩٥ والبيان ٢٤٨/١
(٩٣) ينظر الخلاف في: الانصاف ٢٢٨/١، والتبيين ٣٧٢، وائتلاف النصرة ٣٤
(٩٤) الاسراء ٧٢/١٧
(٩٥) التهذيب ١٣٧
(٩٦) ٢٩٨/١٠ وينظر البحر المحيط ٦٤،٦٣/٦
(٩٧) الشورى ١١/٤٢
(٩٨) التهذيب ١٤٠
(٩٩) ينظر: معاني القرآن ٢٩٥/٤، وإعراب القرآن ٥٢/٢
(١٠٠) النساء ١/٤
(١٠١) التهذيب ٩٢
(١٠٢) السبعة ٢٣٦، والغاية ١٣٢
(١٠٣) الكشف ٣٧٦،٣٧٥/١، وينظر: الحجة لابي علي ١٣١/٢ ومابعدها، والحجة لابن خالويه ١١٨ـ ١١٩، وتفسير القرطبي ٢/٥
(١٠٤) الزخرف ٧٧/٤٣
(١٠٥) التهذيب ١٠٤
(١٠٦) المحتسب ٢٥٧/٢
(١٠٧) النساء ٥٣/٤
(١٠٨) الاسراء ٧٦/١٧
(١٠٩) التهذيب ١٢٠
(١١٠) شواذ القراءات ٢٧ وينظر تفسير الطبري ٢٥٠/٥
(١١١) التهذيب ١٢٧
(١١٢) ينظر: غريب الحديث لابي عبيد ٧٤،٧٣/٢، والنهاية ١٥٢/٥، وغريب الحديث لابن الجوزي ٤٥٣/٢
(١١٣) التهذيب ١٦٥
(١١٤) النهاية ٤١/٢، وينظر: الفائق ٢٨٠/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٨٤/١، وشرح المقدمة المحسبة ١١٢/١
(١١٥) التهذيب ١٠٣
(١١٦) ٢٧٤/٢
(١١٧) الدمع ١٥١/٢
(١١٨) التهذيب ٩٩
(١١٩) الديوان ١٨٠/٢
(١٢٠) الخصائص ١٤٦/٣
(١٢١) التهذيب ١٢٤
(١٢٢) الكتاب ٢٠٢/١، وينظر تحصيل عين الذهب ١٠٤/١
(١٢٣) شرح الشواهد الكبرى ٦٠٨/٣ـ ٦٠٩
(١٢٤) الخزانة ٤٥/٥ وينظر: الاصول ٤٠/٢، والانصاف ٤٦٨/٢،

وشرح التصريح ١١٦/٢
(١٣٥) التهذيب ٢٠٧-٢٠٨.
(١٣٦) ينظر: الكتاب ٨٩/١، وتحصيل عين الذهب ٤٦/١، والرد على النحاة ١٠٧ وشرح الشواهد الكبرى ٣٩٧/٢
(١٣٧) التهذيب ١١٥
(١٣٨) تنظر التفاصيل في: الانصاف ١٤٩/١، والتبيين ٢٩٢، وشرح ابن يعيش ٩٣/٦، ١٤٧/٧، وائتلاف النصرة ١٢٠، والخزانة ٢٣٠٨
(١٣٩) ينظر: الكتاب ٢٨/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٧٦٩/٢، والانصاف ٢٧/١ وشرح الشواهد الكبرى ٥٢١/٣، وغيرها.
(١٣٠) ص٢٠٣ وما بعدها
(١٣١) ص٢٢٢
(١٣٢) ضرورة الشعر ٢٤
(١٣٣) ضرائر الشعر ١٧
(١٣٤) المفصل ٦٠٠/٢ ومابعدها
(١٣٥) ١٧٧
(١٣٦) ينظر: غريب الحديث لابي عبيد ٧٦/١، والأمثال له ٦٩، ومجمع الأمثال ١٠٠/١ والمستقصى ٣٩٤/٢، والهمع ١٣٥/٥
(١٣٧) التهذيب ١٠٧
(١٣٨) ينظر: مجمع الأمثال ٤٣١/١، والمستقصى ٢٢١/١، ٢٢٢
(١٣٩) الكتاب ٢٣٠/٢-٢٣١، وينظر: المقتضب ٢٦١/٤، وشرح ابن يعيش ١٦/٢
(١٤٠) المقتضب ٢٦١/٤
(١٤١) ص٨
(١٤٢) التهذيب ٨
(١٤٣) ينظر: توضيح المقاصد ٢١١/١، وشرح التصريح ١٣٢/١، والهمع ٢٨٦/١
(١٤٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٩١/١، وشرح التصريح ١٣٢/١، واللهجات العربية في التراث ٥٥٠/٢
(١٤٥) التهذيب ٢٧
(١٤٦) تنظر التفاصيل في: حروف المعاني والصفات ٢٦، وشرح المقدمة المحسبة ٢٥٣/١، ورصف المباني ٩٦، والجنى الداني ٣٩٠، والمغني ٧٨، والهمع ٣٦٨/٤
(١٤٧) التهذيب ٣٠
(١٤٨) طه ٦٣/٢٠
(١٤٩) التهذيب ٦٩ وينظر ٢٣٢
(١٥٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥٤/٢، والمغني ٥٨، وشرح الشواهد الكبرى ١٣٨/١، ودراسة اللهجات العربية القديمة ٢٤
(١٥١) التهذيب ١١٤
(١٥٢) تنظر التفاصيل في: الانصاف المسألة ١٥ ص١٢٦/١ ومابعدها، والتبيين ٢٨٥ ومابعدها، وائتلاف النصرة ١١٨، وشرح الشافية ٢٧٩/١، وشرح شواهد الشافية ٨٣، والخزانة ٩٣/١
(١٥٣) التهذيب ٢٢٥
(١٥٤) البيت للاحوص ديوانه ١٨٩، وينظر الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، وضرائر الشعر ٢٦، والهمع ٤١/٣
(١٥٥) المقتضب ٢١٤/٤، وضرائر الشعر ٢٦، وشرح التصريح ٣٧٠/٢، وشرح الشواهد الكبرى ٢١١/٤، والهمع ٤٢/٣
(١٥٦) التفاصيل في الكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٢/٤، والهمع ٤١/٣
(١٥٧) التهذيب ٥٢،٥١
(١٥٨) المغني ٦٠٧، والهمع ٣١٤/٤
(١٥٩) التهذيب ١٢٧ - ١٢٨
(١٦٠) شرح كتاب سيبويه ٨٤
(١٦١) التهذيب ١٩٩
(١٦٢) الكتاب ١٦٩/٢
(١٦٣) الكتاب ١٥٦/٢
(١٦٤) توضيح المقاصد ٣٣٢/٤
(١٦٥) التهذيب ٢٠٤
(١٦٦) الكتاب ٣٢٤/٣، والمقتضب ٢٢/١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٧١/١ والهمع ٢٧١/١
(١٦٧) سر الصناعة ٣٢٢/١
(١٦٨) الكتاب ٢٢٦/٤
(١٦٩) تنظر التفاصيل في: سر صناعة الإعراب ٣٣٢/١ ومابعدها، والتسهيل ٤٢، وشرحه لابن مالك ٢٨٤/١، والمساعد ١٩٥/١، والهمع ٢٧١/١
(١٧٠) الخليل بن أحمد الفراهيدي ٢١٦
(١٧١) التهذيب ٥٢
(١٧٢) الخصائص ٢٩٤/١، وينظر: شرح الشواهد الكبرى ٤٨٧/٢، وشرح التصريح ٢٨٣/١ والخزانة ٢٢٧/١
(١٧٣) التهذيب ١٩٩
(١٧٤) التهذيب ٢٠٤
(١٧٥) التهذيب ١١٤
(١٧٦) ينظر: التبصرة ٢٦٩/١، وشرح ابن يعيش ١٥٠/٧، والهمع ٦١/٥
(١٧٧) التهذيب ١١٤
(١٧٨) التهذيب ٨٣
(١٧٩) ٤٢٣/٢
(١٨٠) التهذيب ١٧٦
(١٨١) أيضاً ١٠-١١
(١٨٢) ١٩٣/١
(١٨٣) التهذيب ٣
(١٨٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٩٦/١، والانصاف م(١) ص٦/١، وأسرار العربية ٤ والتبيين ١٣٢، ومسائل خلافية في النحو ٥٤، وشرح أسماء الله للرازي ٢٧، وائتلاف النصرة ٢٧.
(١٨٥) مسائل خلافية ص٥٤ الهامش
(١٨٦) التهذيب ١١
(١٨٧) الهمع ١٥/١
(١٨٨) مجالس العلماء ٢٦٥
(١٨٩) معاني القرآن للفراء ١٦٥/١ وينظر: مدرسة الكوفة ٢٢٨، والفعل زمانه وابنيته ١٩
(١٩٠) التفاحة ١٦
(١٩١) ١٠٨
(١٩٢) التهذيب ١٤٧-١٤٨
(١٩٣) الانصاف م٥٩ ص٤٠٤/١، وابن يعيش ٩٥/٩
(١٩٤) التهذيب ٢١١-٢١٣
(١٩٥) تنظر التفاصيل في: الانصاف المسألة ١٢ ص٨٢/١، والتبيين ٢٥٢، وشرح ابن يعيش ٧٧/١، وشرح الرضي ٧٧/١، وائتلاف النصرة ١١٣
(١٩٦) التهذيب ٢١٢
(١٩٧) التهذيب ٨٩
(١٩٨) المغني ٢٩٠، والهمع ٢٦٣/٥-٢٦٤
(١٩٩) مدرسة الكوفة ٢٨٤-٢٨٥، وينزر الهمع ١٠٨/٤ ومابعدها.
(٢٠٠) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الايضاح في علل النحو(ب)
(٢٠١) التهذيب ٧
(٢٠٢) شرح المقدمة المحسبة ١٦٣/١ ومابعدها
(٢٠٣) شرح الكافية ٣٠/٢
(٢٠٤) الهمع ٥١/١
(٢٠٥) التهذيب ٦٢
(٢٠٦) المرتجل ١٢٤ - ١٢٥
(٢٠٧) شرح الوافية ٥٥٥/٢، وشرح ابن يعيش ٨٩/٧، وشرح الرضي ٢٩٠/٢

(٢٠٨) شرح الرضي ٢/٢٩٠
(٢٠٩) التهذيب ١٠٤
(٢١٠) المرتجل ١٩٤
وللتفصيل ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨، والمغني ٧٤٢، وشرح التصريح ٢/١٧٥
(٢١١) التهذيب ٧
(٢١٢) أسرار العربية ٣٣٠، وشرح ابن يعيش /٢
(٢١٣) التهذيب ١٦٦
(١٢٤) الايضاح في علل النحو ١٢٤ بتصرف
(١٢٥) اسرار العربية ٤٩
(١٢٦) التهذيب ٣
(١٢٧) التبصرة والتذكرة ١/٧٥
(١٢٨) المفصل ٥
(٢١٩) المرتجل ٥
(٢٢٠) شرح ابن يعيش ١/٢٠
(٢٢١) الكافية ٥٩ ونقله الجرجاني في التعريفات ١٨٥
(٢٢٢) الألفية البيت ٨ والتسهيل ٣
(٢٢٣) التهذيب ١٠
(٢٢٤) الايضاح ٥٣،٥٢
(٢٢٥) الصاحبي ٩٤،٩٣
(٢٢٦) شرح المقدمة المحسبة ١/١٩٣
(٢٢٧) أسرار العربية ١١، والكافية ١٨٩
(٢٢٨) أسرار العربية ١١
(٢٢٩) ينظر: التبيين ١٣٩، وشرح ابن يعيش ٢/٧، وشرح الرضي ٢/٢٢٣
(٢٣٠) التهذيب ٩٨
(٢٣١) المفصل ٦٠
(٢٣٢) الكافية ١٠١
(٢٣٣) التهذيب ١٤٣
(٢٣٤) المرتجل ٢٦٠
(٢٣٥) التعريفات ٢٨
(٢٣٦) التهذيب ١١١
(٢٣٧) التبصرة والتذكرة ١/٢٦٥
(٢٣٨) التعريفات ٦٢
(٢٣٩) التهذيب ١١٥
(٢٤٠) المرتجل ١٦٠م، وينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٠، والتعريفات ٨١
(٢٤١) التهذيب ١٥٢
(٢٤٢) التعريفات ١٢٥
(٢٤٣) التهذيب ٨٧
(٢٤٤) الايضاح العضدي ٢٨٥، واللمع ١٧٧، والتبصرة ١٣١
(٢٤٥) التسهيل ١٧٤
(٢٤٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٢
(٢٤٧) الملخص ١/٥٧٠
(٢٤٨) لباب الإعراب ٣٩٦
(٢٤٩) التعريفات ١٥١
(٢٥٠) التهذيب ٢٥
(٢٥١) تنظر التفاصيل في: شرح المقدمة المحسبة ١/٢٢١ ومابعد ٧٠، والكافية ٢٢٠، وشرح الرضي ٢/٢٤٩، والجنى الداني ٤٠٤، والمغني ٥٩، والهمع ٢/١٦٩ وغيرها
(٢٥٢) التهذيب ٣٩
(٢٥٣) ص٤٨
(٢٥٤) ص٥٨
(٢٥٥) ينظر: اللمع ١١١، وشرح اللمع لابن برهان ١/٣٦، والكافية ٧١، وشرحها لابن الحاجب ٢٤، وشرح الرضي ١/٩٢-٩٣، وتوضيح المقاصد ١/٢٨٠، والهمع ٢/٢١
(٢٥٦) اللمع ١١٣ وينظر شرحها لابن برهان ٣٦ ومابعدها.
(٢٥٧) الهمع ٢/٢٢
(٢٥٨) التهذيب ١٠٢
(٢٥٩) الكتاب ١/٢٠٣، وينظر أيضاً: المرتجل ١٨٥، والمفضل ٢/٦٤٩، وشرح ابن يعيش ٢/٥٢، وتوضيح المقاصد ٢/٩٩
(٢٦٠) التهذيب ١٣٥
(٢٦١) التهذيب ١٧٤
(٢٦٢) للتفصيل ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٥٦٨، والمرتجل ٨٥، وشرح ابن يعيش ١/٥٩، وشرح الرضي ١/٣٩، وشرح التصريح ٢/٢١٠
(٢٦٣) التبصرة والتذكرة ٢/٥٦٩
(٢٦٤) المفصل ١٦

فهرست المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة ١٩٨٧م.
٢- أئمة اليمن، المؤرخ محمد زبارة، المطبعة الناصرية تعز اليمن.
٣- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي دمشق ١٩٥٧م.
٤- الاصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥م.
٥- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، مطبعة العاني.
٦- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد من منشورات مركز البحث العلمي واحياء التراث، ١٩٨٠.
٧- إملاء ما من به الرحمن، أبو البقاء العكبري، التصحيح ابراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٩م.
٨- الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤ مطبعة السعادة ١٩٥٦م.
٩- الايضاح العضدي، أبو علي، تحقيق حسن الشاذلي فرهود، دار التأليف بمصر ١٩٦٩م.
١٠- الايضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس ١٩٧٩م.
١١- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، طبعة مصورة، دار الفكر

١٩٧٨م.
١٢ـ البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، جـ١ ١٩٦٩م جـ٢ ١٩٧٠م.
١٣ـ تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الجزء الخامس، ترجمة د. رمضان عبد التواب دار المعارف بمصر ١٩٧٥.
١٤ـ التبصرة والتذكرة، الصميري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة ١٩٨٢م.
١٥ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي بيروت ١٩٨٦م
١٦ـ التتمة في النحو، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٩٨٤م.
١٧ـ تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري. مطبوع على هامش من كتاب سيبويه طبعة بولاق ١٣١٧هـ.
١٨ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
١٩ـ التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣م.
٢٠ـ التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني بغداد ١٩٦٥م.
٢١ـ توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان. جـ٢ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
٢٢ـ جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري، دار الفكر ١٩٨٤م
٢٣ـ الجامع لاحكام القرآن، القرطبي، طبعة مصورة.
٢٤ـ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٣م
٢٥ـ الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ١٩٧٧م
٢٦ـ الحجة للقراء السبعة، أبو علي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث.
٢٧ـ حروف المعاني والصفات، الزجاجي، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم الرياض ١٩٨٢م.
٢٨ـ حكام اليمن المؤلفون المجتهدون، عبد الله محمد الحبشي، دار القرآن الكريم بيروت ١٩٧٩م
٢٩ـ خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون.
٣٠ـ الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مصورة عالم الكتب ١٩٨٣م.
٣١ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت ١٩٨٦م
٣٢ـ دراسة اللهجات العربية القديمة، د. داود سلوم، عالم الكتب ١٩٨٦م
٣٣ـ ديوان الفرزدق، طبعة دار صادر.
٣٤ـ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ١٩٧٩م.
٣٥ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.
٣٦ـ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر.
٣٧ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق ١٩٨٥م
٣٨ـ شرح أسماء الله الحسنى، الرازي، تعليق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٨٠م.
٣٩ـ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، طبعة عيسى البابي الحلبي.
٤٠ـ شرح الجمل، ابن عصفور. تحقيق د. صاحب أبو جناح، جا بغداد ١٩٨٠م، جـ٢ ١٩٨٢م.
٤١ـ شرح الشافية، الرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥م.
٤٢ـ شرح شواهد الشافية، البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م
٤٣ـ شرح الشواهد الكبرى، العيني، مطبوع على هامش خزانة الأدب بولاق المصورة.
٤٤ـ شرح الكافية، ابن الحاجب، استانبول ١٣١١هـ
٤٥ـ شرح الكافية، الرضي، اوفسيت دار الكتب العلمية بيروت.
٤٦ـ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د. أحمد هريدي، من منشورات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي مكة المكرمة.
٤٧ـ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م
٤٨ـ شرح اللمع، ابن هارون العكبري، تحقيق د. فائز فارس، ط١ الكويت ١٩٨٤م.
٤٩ـ شرح المفصل، ابن يعيش، مصورة عالم الكتب، بيروت.
٥٠ـ شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦م.
٥١ـ شرح الوافية في نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق طارق نجم عبد الله، رسالة ماجستير كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
٥٢ـ شواذ القراءات، ابن خالويه، (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع) عني بنشره ج. برجستراسر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
٥٣ـ الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٥٤ـ ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٢م.
٥٥ـ ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥م
٥٦ـ الطبقات في ذكر فضل العلماء، يحيى بن الحسين بن القاسم، مخطوطة المكتبة المركزية صنعاء.
٥٧ـ الغاية في القراءات العشر، ابن مهران، تحقيق محمد غياث الجنباز، ط١ الرياض ١٩٨٥م.
٥٨ـ غريب الحديث، ابن الجوزي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م.
٥٩ـ غريب الحديث، ابو عبيد القاسم بن سلام، طبعة مصورة عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند ١٩٧٦م.
٦٠ـ الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ١٩٧٩م.
٦١ـ فاتحة الإعراب، الاسفراييني، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، من منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨١م.
٦٢ـ الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣م.
٦٣ـ فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير صنعاء، إعداد أحمد عبد الرزاق الرقيمي والحبشي والأنسي. من منشورات وزارة الاوقاف والارشاد الجمهورية العربية اليمنية ١٩٨٤م.
٦٤ـ الكافية في النحو، ابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جدة ١٩٨٦م
٦٥ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية

العامة للكتاب.
٦٦ـ لباب الإعراب، الاسفراييني، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي الرياض ١٩٨٤م
٦٧ـ لسان العرب، ابن منظور.
٦٨ـ اللمع، ابن جني، تحقيق د. حسن محمد محمد شرف، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩م
٦٩ـ اللهجات العربية في التراث، د. أحمد عالم الدين الجندي، القسم الثاني، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م
٧٠ـ مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ١٩٨٣م
٧١ـ مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٧٢م.
٧٢ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة جـ١ ١٣٨٦هـ جـ٢ ١٣٨٩هـ
٧٣ـ المحصل في شرح المفصل، الأندلسي، رسالة دكتوراه مقدمة من عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر.
٧٤ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت ١٩٨٦م
٧٥ـ المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م
٧٦ـ مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار المأمون، دمشق.
٧٧ـ المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، من منشورات مركز البحث العلمي مكة المكرمة.
٧٨ـ المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب، يحيى بن الحسين، مصورة على المايكروفلم، المكتبة المركزية جامعة صنعاء.
٧٩ـ المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٧
٨٠ـ المستنهى في البيان في إعراب القرآن، ابن يعيش الصنعاني، مخطوطة المتحف البريطاني ١١٣ ـ ١١٤.
٨١ـ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، وزارة الأعلام العراقية، دار الحرية ١٩٧٥م
٨٢ـ مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية صنعاء.
٨٣ـ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨
٨٤ـ معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب بيروت ١٩٨٢م
٨٥ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٦ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت ١٩٧٩م
٨٧ـ المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت
٨٨ـ المفصل في شرح المفصل، علم الدين السخاوي، رسالة دكتوراه مقدمة من عبد الكريم جواد كاظم، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر.
٨٩ـ المقتضب، المبرد، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية الاولى والثانية، القاهرة.
٩٠ـ المقتطف من تاريخ اليمن، القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي اليمني، بيروت ١٩٨٧م
٩١ـ الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ط١ ١٩٨٥
٩٢ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزواوي ومحمود الطناحي، دار الفكر ١٩٧٩م
٩٣ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية، الكويت.

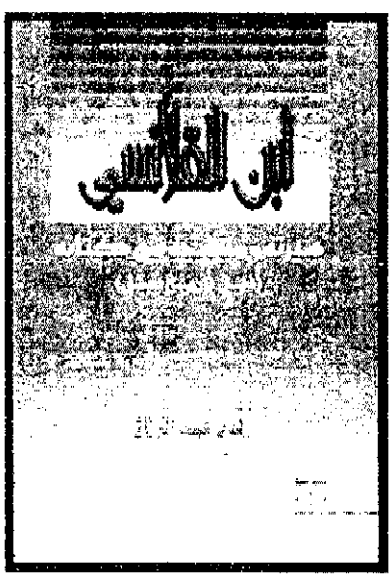

صدر حديثا عن دار الشؤون الثقافية العامة